القطاع الاجتماعي
الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون
الاجتماعية العرب

التقرير العربي للأهداف الإنمائية للألفية

منطقة عند مفترق طرق

٢٠١٣

يستند هذا التقرير إلى سلسلة من البيانات، جمعتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) بالتشاور مع الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية. وتتضمن هذه السلسلة النهائية بيانات من مصادر وطنية ومصادر عالمية، أبرزها قاعدة البيانات الخاصة بمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية والصادرة عن شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة*. ويأتي إعداد هذا التقرير استجابة لرغبة الجمعية العامة بشأن إجراء تقييم دوري للتقدّم في المنطقة العربية نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقد تولّت إعداده جامعة الدول العربية و فريق العمل المعني بالاهداف الانمائية للألفية بطلب من آلية التنسيق الإقليمية. ويضم فريق العمل المنظمات الدولية المذكورة. وساهمت أيضاً في التقرير جهات التنسيق من وزارات الشؤون الاجتماعية في ٢٢ دولة عربية** وعدد من الخبراء***.

جامعة الدول العربية
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (منسق فريق العمل حول الاهداف الانمائية للألفية)
منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
منظمة العمل الدولية
الاتحاد الدولي للاتصالات
برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب)الإيدز)
منظمة الأمم المتحدة للطفولة
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة
برنامج الأمم المتحدة للبيئة
صندوق الأمم المتحدة للسكان
منظمة الصحة العالمية

* البيانات الكاملة لهذا التقرير يمكن تحميلها من على الموقع الالكترونيhttp://www.escwa.un.org
** الأردن، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، تونس، الجزائر، جزر القمر، الجمهورية العربية السورية، جيبوتي، السودان، الصومال، العراق، عُمان، فلسطين، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، المملكة العربية السعودية، موريتانيا، اليمن
***أخذت مجموعة العمل بالتعليقات وردود الفعل على مشروع سابق لهذا التقرير من قبل علي عبد القادر، وهبة الليثي وغيث فريز

تصدير

نبيل العربي
أمين عام
جامعة الدول العربية

ريما خلف
أمينة تنفيذية
لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا

*بالإمكان تنزيل قاعدة البيانات كاملة عبر الموقع الالكتروني التالي http://www.escwa.un.org .

المحتويات

الصفحة

لمحة عامة	**5**
الهدف ١- القضاء على الفقر المدقع والجوع	**9**
الهدف ٢- تحقيق تعميم التعليم الابتدائي	**14**
الهدف ٣- المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	**16**
الهدف ٤- خفض معدل وفيات الأطفال	**18**
الهدف ٥- تحسين صحة الأمهات	**20**
الهدف ٦- مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض	**21**
الهدف ٧- كفالة الاستدامة البيئية	**23**
الهدف ٨- إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية	**26**
تقييم الأهداف الإنمائية للألفيّة: سجل ملتبس	**30**
مكاسب في الهدفين ٢ و ٣ وتحديات في الهدفين ١ و ٧	**30**
خمسة بلدان في طليعة التقدّم، وخاصة مصر، والبلدان الأقل نمواً والعراق وفلسطين تواجه تحديات	**30**
اتجاهات السياسة العامة لخطة التنمية الإقليمية لما بعد عام ٢٠١٥	**32**
قيادة التنمية الشاملة وتحقيقها من خلال إصلاحات مقوّمات الحكم	**32**
نموذج السياسة الاقتصادية الجديدة لتعزيز النمو ومعه العمل اللائق والحماية الاجتماعية	**33**
المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	**34**
دمج الشواغل البيئية في الخطط الإنمائية	**34**
شراكات إقليمية جديدة لتمويل التنمية	**35**
رصد نوعية الخدمات، وليس فقط مستوى التنمية	**35**
إعادة التفكير في رصد الفقر وعدم المساواة وتحسين الوصول إلى الإحصاءات	**36**

قائمة الأشكال

الفقر المدقع، أي نسبة الذين يعيشون على أقل من ١.٢٥ دولار في اليوم	**9**
نسبة الفقر في مجموعات البلدان العربية حسب خطوط الفقر الوطنية	**9**
معدّلات الفقر في المنطقة العربية والمناطق النامية حسب مجموعة من خطوط الفقر، بالاستناد إلى آخر المسوح، ٢٠٠٠-٢٠١١	**10**
معامل جيني لعدم المساواة في مجموعات البلدان، التسعينات والعقد الأول من الألفية الثالثة	**10**
معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومن إنفاق الأسرة على الاستهلاك وفقاً للحسابات القومية، والمسوح ، ١٩٩٠-٢٠١١	**11**
معدّل المشاركة في القوى العاملة، ٢٠١٠	**11**
معدّلات البطالة الإجمالية (بالنسبة المئوية)	**12**
العمالة الهشة، نسبة الإناث إلى الذكور	**12**
انتشار سوء التغذية (بالنسبة المئوية)	**12**
الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون نقص متوسط أو شديد في الوزن (بالنسبة المئوية)	**13**
معدّل الالتحاق الصافي بالتعليم الابتدائي (بالنسبة المئوية)	**14**
معدّل استكمال المرحلة الابتدائية حتى الصف الأخير (بالنسبة المئوية)	**14**
معدّلات الإلمام بالقراءة والكتابة للأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤ سنة (بالنسبة المئوية)	**14**
نتائج الاتجاهات الدولية في دراسة الرياضيات والعلوم، ٢٠١١	**15**
مؤشر التكافؤ بين الجنسين في الالتحاق بالتعليم الثانوي	**16**
مؤشر التكافؤ بين الجنسين في الالتحاق بالتعليم العالي	**16**
المقاعد التي تشغلها المرأة في البرلمانات الوطنية	**16**

معدّل وفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل ١ ٠٠٠ ولادة حية 18
معدل وفيات الرضع من الولادة إلى عمر سنة لكل ١ ٠٠٠ ولادة حية 18
أسباب وفيات الأطفال دون سن الخامسة في المنطقة، ٢٠١٠ (بالنسبة المئوية) 18
معدّل وفيات الأمهات لكل ١٠٠ ٠٠٠ ولادة حية 20
الولادات تحت إشراف اختصاصيين 20
خدمات الرعاية ما قبل الولادة بزيارة واحدة على الأقل 20
عدد المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية (بالآلاف) 21
معدّل التغطية بالعلاج بالمضادات الفيروسية 21
معدّل الوفيات بالسل لكل ١٠٠ ٠٠٠ نسمة (نصف المدة) 22
نصيب الفرد من الانبعاثات بالطن المتري 23
مساحة المناطق البرية والبحرية المحمية (بالنسبة المئوية من المساحة الإجمالية) 23
استهلاك المواد المستنفدة لطبقة الأوزون بآلاف الأطنان المترية 23
نسبة السكان الذين يحصلون على إمدادات مياه الشرب من مصادر محسّنة 24
نسبة السكان الذين يحصلون على خدمات الصرف الصحية من مرافق محسنة 24
نسبة سكان الأحياء الفقيرة من مجموع سكان الحضر (آخر سنة تتوفر عنها بيانات) 25
نسبة الواردات إلى البلدان المتقدمة من البلدان العربية، من حيث القيمة والإعفاء من الرسوم على جميع أنواع المنتجات باستثناء الأسلحة والنفط 26
الرسوم الجمركية التفضيلية المطبقة على المنتجات الزراعية والملابس والمنسوجات المستوردة من البلدان العربية 26
الصادرات من البلدان العربية (بمليارات الدولارات) 26
المساعدات الإنمائية الرسمية الواردة إلى المنطقة العربية (بالدولار بالأسعار الثابتة ٢٠١٠) 27
صافي نصيب الفرد من المساعدات الإنمائية الرسمية الواردة إلى المنطقة العربية) بمليارات الدولارات بالأسعار ثابتة ٢٠١٠) 27
المساعدات الإنمائية الرسمية من قبل الجهات المانحة العربية ولجنة المساعدات الإنمائية كنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي 27
الدين الحكومي العام، بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي ٢٠١٢ 28
التقدّم في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنطقة العربية والعالم، ٢٠١١ 29
متوسط دليل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية: البلدان العربية والمناطق النامية 30
متوسط دليل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لكل بلد 30
معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي، ١٩٩٠-٢٠١٢ 32
الناتج المحلي الإجمالي الفردي والصوت والمساءلة، ١٩٩٦-٢٠١١ 32

قائمة الجداول

السكان الذين يعانون من سوء التغذية في البلدان العربية التسعة التي تسجل أعلى المعدّلات (بالمليون) 12
دليل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لبعض المؤشرات (%)، ١٩٩٠-٢٠١١ 37

لمحة عامة

مساعٍ حثيثة لتحقيق الاهداف الانمائية للألفية والتفاوت بين البلدان وضمن البلد الواحد يبقى واقعاً

مكاسب كبيرة في تعميم الالتحاق بالتعليم الابتدائي، خاصة للفتيات

تحسّنت معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي والإلمام بالقراءة والكتابة بفعل ارتفاع حصة الاستثمار في التعليم خلال العقد الأخير، بحيث أصبحت ٥ في المائة من الناتج الاجمالي المحلي. والمنطقة، اليوم، هي على مسار تحقيق تعميم التعليم الابتدائي. وتحقيق هذا الهدف يعني إتاحة الفرص للفتيات للحصول على التعليم، وتحقيق الهدف المعني بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

إنجازات في اتجاه خفض معدل وفيات الأطفال والرضع وتحسين صحة الأمهات لم تشمل جميع البلدان

تشهد المنطقة العربية تقدّماً بطيئاً في تخفيض وفيات الأطفال (الهدف الرابع) وتحسين صحة الأمهات (الهدف الخامس)، وبالأخص في البلدان الأقل نمواً، حيث انخفض معدّل وفيات الأطفال بنسبة ١٥ في المائة ، وانخفض معدّل وفيات الأمهات بنسبة ١٧ في المائة.

التقدم في تعميم الحصول على خدمات الصحة الإنجابية في معظم البلدان العربية يصطدم بحواجز جغرافية واقتصادية

شهدت المنطقة تحسّناً في مستوى الحصول على الرعاية الصحية إلا أن البلدان الأقل نمواً لا تزال تعاني من نقص في هذه الخدمات. فنسبة الحصول على الرعاية الصحية قبل الولادة، مثلاً، ارتفعت من ٣٩ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٤٠ في المائة في عام ٢٠١٠. ويتضح من التحليل الذي يجري على مستوى الاسر المعيشية وجود فوارق واضحة بين مختلف فئات المجتمع، إذ يحظى الخمس الأكثر ثراءً على الخدمات الصحية بينما يعاني الخمس الأشد فقراً من نقص في هذه الخدمات.

ملايين الأفراد ينضمون إلى الحاصلين على مياه الشرب من مصادر محسنة وعلى خدمات الصرف الصحي ، لكن الفجوة لا تزال عميقة بين الريف والحضر

ترتبط إمكانية الحصول على مياه آمنة وعلى خدمات محسنة للصرف بمكان الإقامة، إذ لا تزال الفجوة عميقة بين الحضر والريف. وتعاني البلدان الأقل نمواً من نقص في هذه الخدمات. وفي بعض البلدان كان تدمير البنية التحتية بفعل النزاعات سبباً رئيسياً في إعاقة تحقيق الهدف السابع. وتتفاقم أزمة الحصول على مياه الشرب من مصادر محسنة وعلى خدمات الصرف الصحي بسبب تزايد الأحياء الفقيرة في المدن، وخاصة في البلدان الأقل نمواً.

الأحداث التي تشهدها المنطقة في الآونة الأخيرة فرصة لتحقيق تطلّعات الشعوب في المستقبل وعائق امام تحقيق الأهداف الإنمائية في الوقت الحاضر

مزيد من الفقر بعد عام ٢٠١٠

إذا ما قيس الفقر المدقع بالعيش على أقل من ١.٢٥ دولار في اليوم، تأتي الحصيلة انخفاضاً في نسبة الفقراء من ٥.٥ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٤.١ في المائة في عام ٢٠١٠. و الأحداث السياسية والاجتماعية التي تشهدها المنطقة لن تقتصر نتائجها على عدم الاستقرار في الأجل القصير، بل ستكون لها تداعيات طويلة الأجل تطال الاقتصاد والمجتمع. ومن المتوقع أن تكون نسبة من يعيشون في فقر مدقع قد وصلت إلى٧.٤ في المائة في عام ٢٠١٢.

النزاعات الدائرة تضيّق على المنطقة دوامة الفقر والبطالة والجوع

من المتوقع أن تطال البطالة في عام ٢٠١٣ ١٤.٨ في المائة من السكان، وهي أعلى من النسبة التي سجلتها المنطقة في عام ١٩٩٠. وهكذا يصبح "تأمين العمل اللائق للجميع" مطلباً ملحاً ومهمة شاقة على مستوى السياسة العامة، في ظل ضرورة العمل على تحسين مشاركة النساء (٢٦ في المائة) ومشاركة الشباب في سوق العمل. ومن المتوقع أن تؤدي الزيادة في أعداد الفقراء والعاطلين عن العمل إلى زيادة في نسبة الذين يعانون منالجوع في المستقبل القريب، بحيث يطال الجوع شخصاً من أصل خمسة أشخاص ، بعد أن كانت هذه النسبة ١٥ في المائة في عام ٢٠١١.

المرحلة الانتقالية فرصة لتمكين المرأة لا يجب تفويتها

تحسّنت مشاركة المرأة في البرلمانات في الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٢ ، ولكنها لم تصل بعد إلى المتوسط العالمي. والتطلّعات الإيجابية التي حملتها المرحلة الانتقالية لدور المرأة في المنطقة العربية، لم تتحوّل واقعاً بعد. في بداية مرحلة

التغيير السياسي كانت المرأة فاعلة كما الرجل في ساحات الحراك، لكنّها انكفأت مع تقدّم المرحلة الانتقالية. وفي الواقع اليوم ما ينذر بخسارة ما تحقق في الماضي من مكاسب على صعيد المساواة بين الجنسين .

تحديات ملحة في المدى المنظور في ظل ضرورة العمل على وضع خطة إنمائية للمستقبل تطوّر إطار الأهداف الإنمائية للألفية نحو تنمية للجميع

مقوّمات الحكم السليم: الطريق إلى التنمية

صحيح أن البلدان العربية حققت عدداً من أهداف وغايات الأللفية، لكنها لم تتمكن من تحقيق تنمية يشارك فيها ويستفيد منها الجميع، أن التنمية بالمشاركة. . وقد تبين أن البلدان التي سجلت أفضل الإنجازات في الأهداف الإنمائية للألفية لم تكن بمنأى عن الحراك الاجتماعي، إذ اندفع الملايين إلى الشوارع احتجاجاً على تغييب صوتهم وعلى استئثار قلة بثروات البلدان ومواردها في غياب أيّ نوع من المساءلة. فإصلاح الحكم هو من أهم مقاييس الإنجاز في التنمية وبناء الثقة في المؤسسات المسؤولة عن تنفيذ الخطط الإنمائية الإقليمية والدولية. ويجب أن يكون يكون ارحترام حقوق الإنسان، والحكم الديمقراطي، وسيادة القانون الأساس الذي تنطلق منه وترتكز أيّ أهداف لأيّ خطة إنمائية لمعا بعد عام ٢٠١٥.

في المنطقة وفرة وجوع

كان عدد الذين يعانون من سوء التغذية في المنطقة العربية في عام ١٩٩١ أقل بعشرين مليون مما هو عليه في في عام ٢٠١١، إذ أصبح أكثر من خمسين مليون شخص يعانون من سوء التغذية. ، وأكثر هؤلاء في مجموعة البلدان الأقل نمواً والعراق وفلسطين والمغرب.. وتنخفض نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من نقص في الوزن ً في مجموعة بلدان المشرق والمغرب وبلدان مجلس التعاون الخليجي، ولكن ارتفاع هذه النسبة في مجموعة البلدان الأقل نمواً يحول بالمنطقة دون تحقيق الغاية المنشودة ضمن الأهداف الإنمائية للألفية على هذا الصعيد.

الشراكة الإقليمية والعالمية للتنمية، إمكانات لم تستفد منها المنطقة بالكامل

لم تواكب النمو السكاني في المنطقة زيادة مماثلة في المساعدة الإنمائية الرسمية، فكان نصيب الفرد من هذه المساعدة في عام ٢٠١١ أقل بكثير مما بلغه في عام ١٩٩٠. ويعتبر انخفاض المساعدات الثنائية للبلدان الأقل نمواً حدثاً مثيراً للقلق، إذ لا يتجاوز نصيب الفرد منها في اليمن،مثلاً، ١٨ دولاراً أمريكياً. ومع تقلص الحيّز المالي المتاح للإنفاق الإنمائي في البلدان ذات الدخل المتوسط والبلدان الأقل نمواً، يبدو من الضروري إعادة النظر في دور الجهات المانحة الإقليمية وفي سبل تفيعله. والجدير بالذكر أن الجهات المانحة العربية تبقى، على الرغم من تراجع كمية المساعدات، أكثر سخاءً من لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

من الكمية إلى النوعية في التنمية

قد لا تكون الإنجازات الكمية في تأمين الخدمات ضمن الأهداف الإنمائية للألفية مصحوبة بتحسّن في نوعية الخدمات. فارتفاع معدلات الالتحاق بالتعليم، مثلاً، لا يعني تحسناً في نوعية التعليم، ولا يعني زيادة تلقائية في فرص العمل. وازدياد عدد الجهات التي تقدم الخدمات الصحية، لم يؤد إلى انخفاض في الكلفة ولا إلى تحسن في نوعية الخدمات، وهذا الوضع يبقى عائقاً أمام إدامة الإنجازات المحققة في تأمين الرعاية الصحية. وارتفاع نسبة الحاصلين على المياه، لم يكن مصحوباً باستمرار الحصول على الخدمة ولا بتحسّن في نوعيتها.

مزيد من الجهود لتمكين المرأة في مجالات لا تتوقف عند التعليم

على الرغم من التقدم الذي أحرزته المنطقة في تحقيق التكافؤ بين الجنسين في التعليم مقارنةً بباقي المناطق النامية، لا تزال متأخرة على صعيد تمكين المرأة. فالتقدم في التعليم لم يؤدّ إلى زيادة في مشاركة المرأة في سوق العمل، ولا في العمل السياسي. ولا يزال مستوى تمثيل المرأة في البرلمانات، على تحسّنه، أقل بكثير من المستوى الذي وصلت إليه سائر مناطق العالم.

مؤشرات أكثر واقعية وتحسين نوعية البيانات وتسهيل الحصول عليها

عندما يقاس الفقر وعدم المساواة بمقاييس معتمدة عالمياً، ، مثل معامل جيني وخط الفقر المحدد بالعيش على ١.٢٥ دولار في اليوم، تأتي الحصيلة انطباعاً خاطئاً بتدني نسبة الفقر وعدم المساواة في المنطقة العربية. لذلك يجب رصد التقدم في التنمية بمقاييس أكثر واقعية تمكّن من حصر الفوارق التي

تحجبها المعدّلات العامة. وهذا يتطلب تحسين طرق المعاينة في المسوح، للحصول على بيانات على مستوى البلدان مصنفة في أبواب مثل الدخل، والأصل الإثني، ومكان الإقامة، والجنس والفئة العمرية. وهذا النوع من البيانات نادراً ما يكون متاحاً للباحثين في المنطقة العربية، ولا بدّ من إتاحته لرصد حقيقة التقدّم نحو الغايات الإنمائية الأساسية ومنها الحد من الفقر وعدم المساواة.

الهدف ١- القضاء على الفقر المدقع والجوع

الغاية: تخفيض عدد الأشخاص الذين يقلّ دخلهم عن ١.٢٥ دولار في اليوم إلى النصف بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٥

انخفاض في نسبة الفقر المدقع وزيادة حادة في حالات الفقر منذ عام ٢٠١٠، وخاصة في بلدان المشرق والبلدان الأقل نمواً

يُقَاس الفقر المدقع بنسبة الأشخاص الذين يعيشون على أقل من ١.٢٥ دولار في اليوم، وهو منخفض نسبياً في المنطقة العربية. فقد تراجعت نسبة الذين يعيشون في فقر مدقع من ٥.٥ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٤.١ في المائة في عام ٢٠١٠. وعلى أثر الأحداث التي شهدتها المنطقة مؤخراً، ازدادت حالات الفقر في العامين الماضيين. وباتت تقديرات الفقر لعام ٢٠١٢ تشير إلى أن ٧.٥ في المائة من السكان يعيشون على أقل من ١.٢٥ دولار في اليوم.

الفقر المدقع، أي نسبة الذين يعيشون على أقل من ١.٢٥ دولار في اليوم

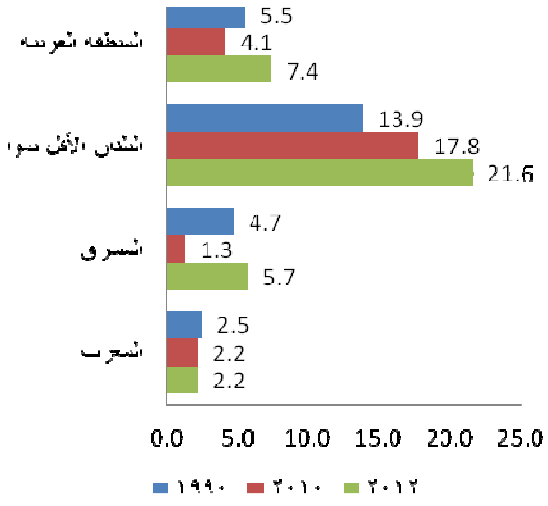

حسب خطوط القياس الوطنية يطال الفقر يطال أكثر من ٢٠ في المائة من السكان

تعتبر الخطوط الدولية الثابتة لقياس الفقر، كخط العيش على ١.٢٥ دولار في اليوم، محدودة الجدوى في قياس الفقر المدقع في البلدان العربية. فهذه البلدان تسجل معدلاً منخفضاً للفقر المدقع عند قياس الفقر بخط العيش على ١.٢٥ دولار في اليوم. أما عند قياس الفقر بخطوط الفقر الوطنية، فتأتي الحصيلة ارتفاعاً في معدّل الفقر في بعض البلدان. واستناداً إلى خطوط الفقر الوطنية، ارتفع معدل الفقر في المنطقة العربية من ٢٢.٧ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٢٣.٤ في عام ٢٠١١، وذلك نتيجة للزيادة التي شهدتها مجموعة البلدان الأقل نمواً (اليمن) وبلدان المشرق (الجمهورية العربية السورية ومصر). والواقع أن هذين المقياسين يؤديان إلى النتيجة نفسها، وهي أن المنطقة العربية لن تنجح في تحقيق الهدف المعني بتقليص الفقر، وهي المنطقة الوحيدة في العالم التي شهدت زيادة في الفقر منذ عام ١٩٩٠.

نسبة الفقر في مجموعات البلدان العربية حسب خطوط الفقر الوطنية

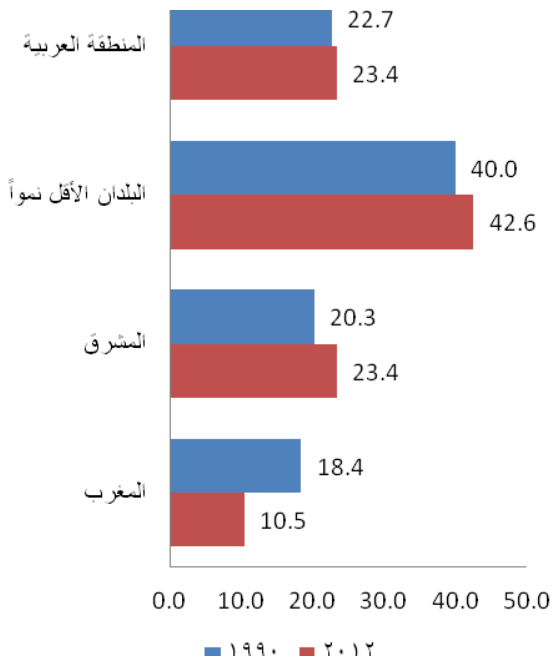

حالة الفقر في المنطقة العربية تتأثر بالصدمات الاقتصادية

عند قياس الفقر بخط العيش على أقل من ١.٢٥ دولار في اليوم، يبدو معدّل الفقر في المنطقة العربية منخفضاً، قريباً من معدل الفقر في أوروبا وآسيا الوسطى، وأقل من معدّل الفقر في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. غير أن هذا المعدّل يرتفع كثيراً كلّما ارتفع خط القياس. فإذا ما قيس الفقر على أساس العيش على ما يقارب ثلاثة دولارات في اليوم، يصبح

معدّل الفقر في المنطقة العربية قريباً من متوسط المناطق النامية. وخلافاً لما هي عليه الحال في سائر المناطق، يتأثر الفقر في المنطقة العربية بالصدمات الاقتصادية أياً تكن بسيطة وعابرة، وهذا ما يفسر الزيادة في معدلات الفقر منذ عام ٢٠١٠.

معدّلات الفقر في المنطقة العربية والمناطق النامية حسب مجموعة من خطوط الفقر، بالاستناد إلى آخر المسوح، ٢٠٠٠-٢٠١١

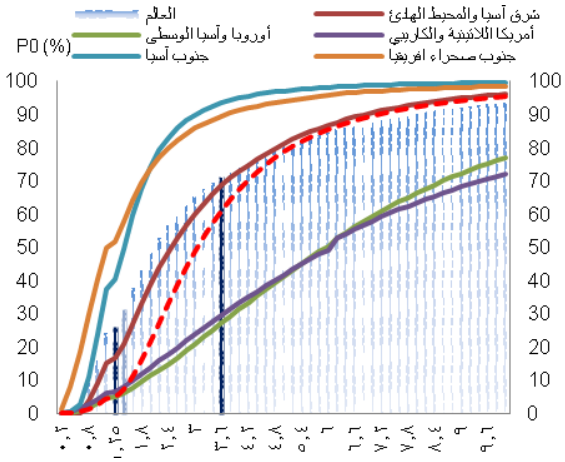

تراجع وثبات في عدم المساواة حسب البيانات ولكن الواقع أكثر تعقيداً

يعطي معامل جيني البالغ ٣٤ في المنطقة العربية انطباعاً بأن عدم المساواة منخفض أو متوسط. ومعامل جيني هو مقياس معروف يقيس المساواة على أساس التفاوت في الدخل والانفاق (ويعتبر مستوى عدم المساواة مرتفعاً إذا بلغ معامل جيني ٤٥ ٪). ولم يتغيّر الوضع كثيراً في العقدين الماضيين، إذ تظهر آخر البيانات أن معامل جيني بلغ ٣٤.٧ في العقد الأول من الألفية الثالثة بعد أن كان ٣٤.٣ في التسعينات. وخلال فترة التسعينات، باشرت معظم البلدان العربية برامج إصلاح اقتصادي، أدّت إلى نتائج اقتصادية واجتماعية، بات معها اتساع فجوة عدم المساواة أمراً متوقعاً. وأصبح من الصعب الركون إلى الثبات النسبي الذي يعبّر عنه معامل جيني في المنطقة.

معامل جيني لعدم المساواة في مجموعات البلدان، التسعينات والعقد الأول من الألفية الثالثة

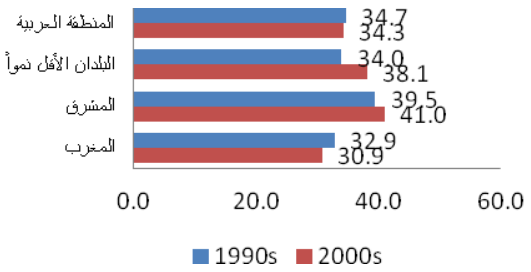

هناك أسباب كثيرة لهذه المفارقة ولكن يبقى السبب الأكثر إقناعا هو أن مسوح الإنفاق الأسري، والتي يشتق منها معامل جيني، غير قادرة على التقاط النفقات الفعلية من الفئة الأغنى، مما يجعل تقديرات عدم المساواة أقل من الواقع. وعلى الرغم من أن هذا هو حال معظم البلدان النامية، إلا أن الفروق الكبيرة بين نفقات الأسر في المنطقة العربية كما تشير إليها المسوح و تسجلها الحسابات القومية تدعم الإستنتاج بأن النمو في المنطقة لم يترجم إلى إرتفاع في دخل معظم الأسر أو إنفاقهم، بعبارة أخرى، إتسعت عدم المساواة في الدخل

في الواقع، وبالنظر إلى نصيب الفرد من نمو الانفاق الاستهلاكي النهائي للأسر يتبين أن الاقتصاديات العربية عليها أن تبذل جهداً أكبر للعمل على تحقيق الإستفادة من النمو للأسر المتوسطة. وبينما كان نمو نصيب الفرد من نمو الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية مماثلاً لمناطق أخرى، إلاّ أن نمو نصيب الفرد من الإنفاق الإستهلاكي في الأسرة وفقا لبيانات المسوح كان أقل من نظيره في جميع المناطق بمقدار ٠.٥ بالمائة فقط.

أدى الإقصاء الناجم عن عدم المساواة في الدخل وفي غير الدخل أيضاً إلى تقويض المكاسب الإنمائية في المنطقة. ففي العقود الأخيرة الماضية، وعلى الرغم من النمو الاقتصادي، بقيت نسبة الفقراء ثابتة، وهي تزداد مؤخراً منذ عام ٢٠١٠، مع تزايد البطالة، ولا سيما بطالة الشباب التي تعد من الشواغل الأساسية في المنطقة. ولا يعتبر الفوارق في عدم المساواة وتفاقمها خطأً من الناحية الأخلاقية فقط، ولكنها تهدد أيضاً احتمالات النمو الهادف إلى الحد من الفقر، وتقوض من فرص استدامته، كما يمكن أن تفضي إلى عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي. وقد واجهت بعض البلدان بالفعل أسوأ النتائج من جراء اتساع فجوة عدم المساواة.

وعندما يقاس التفاوت في الدخل في المنطقة العربية بمعامل جيني، يبدو في حدود مقبولة نسبياً، وأدنى بقليل من متوسط

البلدان النامية. وقد الوضع قليلاً على مدى العقدين الماضيين، فكما تظهر أحدث البيانات بلغ معامل جيني بلغ ٣٤.٧ في العقد الأول من الألفية الثالثة بعد أن كان ٣٤.٣ في التسعينيات. وهذه هي أيضاً خلاصة تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٠ الذي أكد أن عدم المساواة حسب معامل جيني أو حسب نسبة الخُمس الأشد ثراء إلى الخُمس الأشد فقراً لم يتغير في معظم بلدان المنطقة، باستثناء الأردن وإلى حد ما موريتانيا. وبين مجموعات البلدان العربية، شهدت بلدان المغرب والبلدان الأقل نمواً مزيداً من عدم المساواة. إلا أن بلدان المغرب حققت انخفاضاً، حيث انخفض معامل جيني إلى ٣٠.٩ في العقد الأول من الألفية الثالثة بعد أن كان ٣٢.٩ في التسعينات.

معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومن إنفاق الأسرة على الاستهلاك وفقاً للحسابات القومية، والمسوح ، ١٩٩٠-٢٠١١

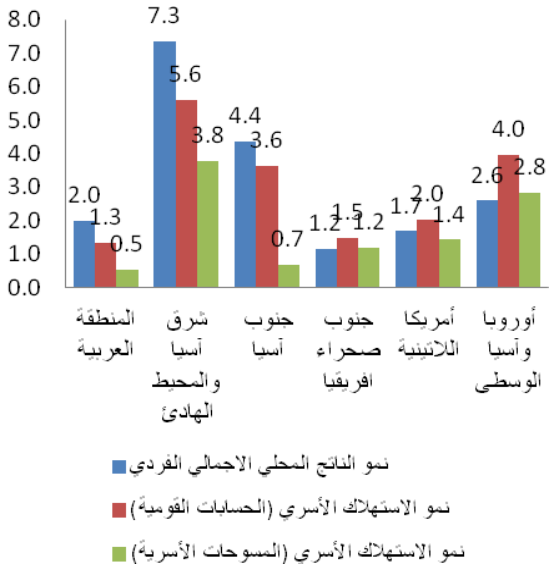

الغاية: توفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع، بمن فيهم النساء والشباب

مكاسب في توليد فرص العمل لكن مشاركة المرأة في القوى العاملة لا تزال تمثل تحدياً رئيسياً

سجلت المنطقة العربية أدنى معدّل للمشاركة في القوى العاملة بين جميع مناطق العالم، وذلك بسبب انخفاض مشاركة المرأة. ويقارب معدل مشاركة الرجل في القوى العاملة المتوسط العالمي، البالغ ٧٧ في المائة. وعلى الرغم من أن العديد من الدول العربية شهدت زيادة في معدل مشاركة المرأة في القوى العاملة في العقدين الماضيين، لا يزال هذا المعدّل دون ٢٦ في المائة أي إنه المعدل الأدنى بين جميع المناطق، ولا يتجاوز نصف المتوسط العالمي البالغ ٥١ في المائة في ٢٠١٠.

معدّل المشاركة في القوى العاملة، ٢٠١٠

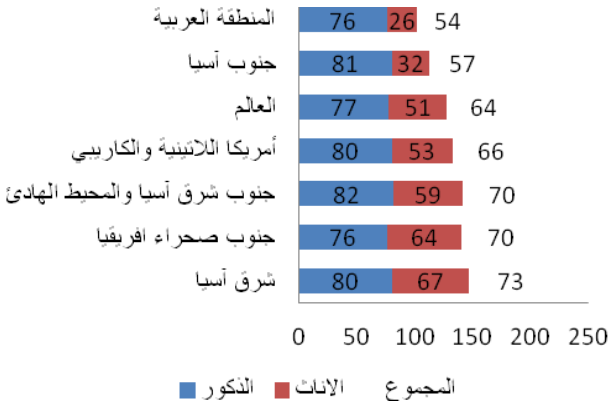

قليل من التقدّم في الحد من البطالة حتى عام ٢٠١٠، نقص الوظائف اللائقة وبالأخص للنساء

انخفض معدل البطالة بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٠ من ١٢.٤ في المائة إلى ٩.٧ في المائة، قد حدث معظم هذا الانخفاض في بلدان المغرب. ومن المتوقع أن تزداد البطالة في مجموعات البلدان الأربع ليصل مجموع معدّلها في عام ٢٠١٣ إلى ١٤.٨ في المنطقة العربية. وستكون بلدان المشرق والبلدان الأقل نمواً الأكثر تأثراً بالزيادة.

وقد تزايدت أنماط العمل غير المنظم، في دليل على الحاجة الماسة إلى العمل. وحصة المرأة من فرص العمل الهش، مقارنة بحصة الرجل، هي الأعلى في العالم، وقد ازدادت في العقود الأخيرة.

معدّلات البطالة الإجمالية (بالنسبة المئوية)

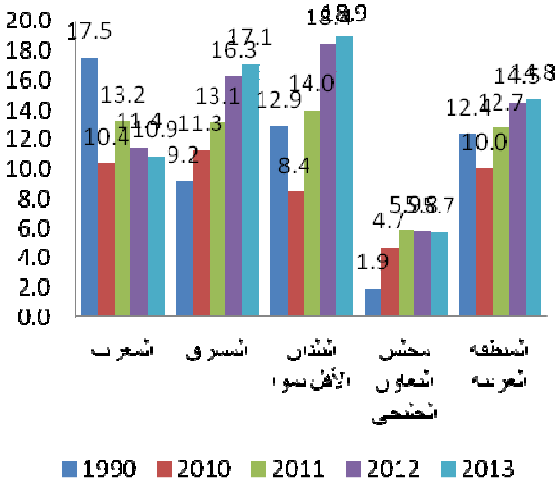

العمالة الهشة، نسبة الإناث إلى الذكور

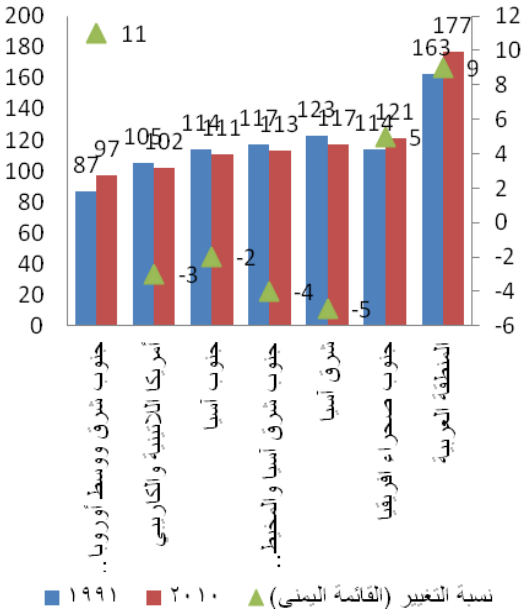

الغاية: تخفيض عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع إلى النصف في الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠١٥

لا تزال المنطقة متأخرة جداً عن تخفيض معدّل سوء التغذية إلى النصف

انعدام الأمن الغذائي هو نتيجة للصراعات والاضطرابات السياسية، والعوامل الجغرافية والبيئية، ولتقلّبات أسعار الغذاء. وأكثر البلدان تأثراً هي جزيرة القمر ، والسودان، والصومال، العراق، وفلسطين، واليمن. ويعاني الأطفال تحديداً في البلدان الأقل نمواً من سوء التغذية بمعدّلات مرتفعة ومتزايدة. وقد ارتفعت نسبة الأشخاص الذي لا يستهلكون الحد الأدنى من السعرات الحرارية اللازمة للحفاظ على الطاقة الضرورية من ١٣.٩ في المائة في عام ١٩٩١ إلى ١٥.٣ في المائة في عام ٢٠١١. عدد الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية ارتفع من ٣٠ مليون مليون في عام ١٩٩٠ إلى أكثر من ٥٠ مليون شخص، لأسباب من أهمها النمو السريع في عدد السكان.

انتشار سوء التغذية (بالنسبة المئوية)

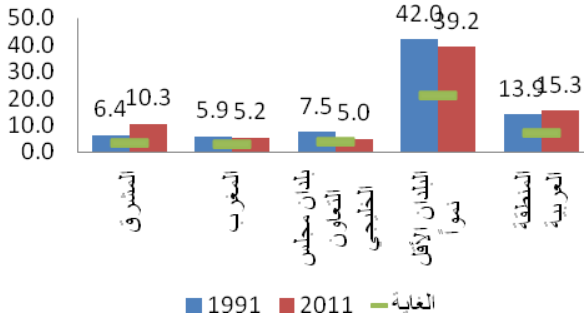

قضية سوء التغذية هي مشكلة حقيقية في تسعة بلدان عربية، تضمّ مجتمعة ٤٠.٤ مليون شخص من مجموع الذين يعانون من سوء التغذية في المنطقة. ويشيع سوء التغذية على نطاق واسع في جزر القمر والصومال حيث يعاني منه حوالى ٦٠ في المائة من مجموع السكان. غير أن نسباً مرتفعة أيضاً تقارب ٣٠ في المائة تسجل في السودان، والصومال، والعراق، وفلسطين، ، واليمن. وفي ظل تزايد الفقر والبطالة وعدم استقرار الوضع الاقتصادي، من المتوقع أن يكون الجوع قد تفاقم منذ عام ٢٠١١.

السكان الذين يعانون من سوء التغذية في البلدان العربية التسعة
التي تسجل أعلى المعدّلات (بالمليون)

	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠١١
جمهورية القمر المتحدة	٠.٢	٠.٤	٠.٥
جيبوتي	٠.٤	٠.٤	٠.٢
السودان	٨.٩	٨.٩	١٣.٥
الصومال	٤.٨	٥.٢	٦.٣
العراق	٢.٠	٤.٧	٨.٦
فلسطين	٠.٤	٠.٧	١.٢
المغرب	١.٨	١.٨	١.٨
موريتانيا	٠.٣	٠.٣	٠.٣
اليمن	٣.٦	٥.٦	٨.٠
المجموع	٢٢.٤	٢٨.٠	٤٠.٤
معدل الانتشار	٢٥.٠	٢٤.٢	٢٨.٣

تعاني البلدان الأقل نمواً من معدّلات مرتفعة ومتزايدة من سوء التغذية بين الأطفال دون سن الخامسة

ارتفعت نسبة الأطفال الناقصي الوزن دون سن الخامسة في المنطقة من ١٤.٥ في المائة في التسعينيات إلى ١٥.٣ في المائة في عام ٢٠١٠ . وعلى الرغم من التقدم الذي أحرزه عدد من البلدان على هذا الصعيد، ازدادت نسبة الأطفال الناقصي الوزن في البلدان العربية الأقل نمواً، بحيث أصبح هناك طفل من كل ثلاثة أطفال يعاني من نقص في الوزن. ومعدّل النقص في الوزن مرتفع جداً في جيبوتي والسودان والصومال واليمن. والتقدم نحو تخفيض عدد ناقصي الوزن إلى النصف بطيء جداً.

الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون نقص متوسط أو شديد في الوزن (بالنسبة المئوية)

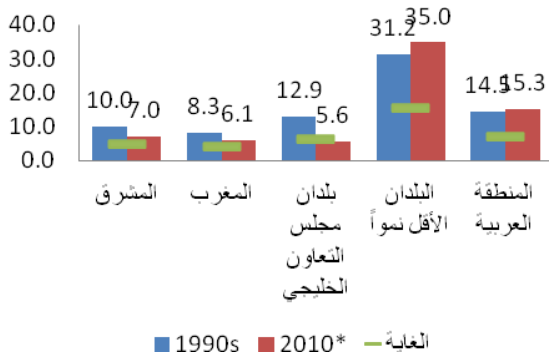

الهدف ٢- تحقيق تعميم التعليم الابتدائي

الغاية: تمكين جميع الأطفال في كل مكان بحلول عام ٢٠١٥، ذكوراً وإناثاً من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي

مكاسب كبيرة في معدّل الالتحاق بالتعليم الابتدائي لكن البلدان الأقل نمواً لا يزال أمامها الكثير من العمل

وظفت القيادات الجديدة في البلدان العربية استثمارات كبيرةً في تعميم التعليم. وبين عامي ١٩٦٥ و١٩٧٤، بلغت نسبة الإنفاق على التعليم ٤.٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل ٢.٦ في المائة في آسيا و٣ في المائة في أمريكا اللاتينية. وارتفعت هذه النسبة باطراد منذ ذلك الحين بسبب النمو السكاني. واليوم تنفق البلدان العربية على التعليم أكثر من ٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، أي حوالى ٢٠ في المائة من مجموع الميزانيات الحكومية.

معدّل الالتحاق الصافي بالتعليم الابتدائي (بالنسبة المئوية)

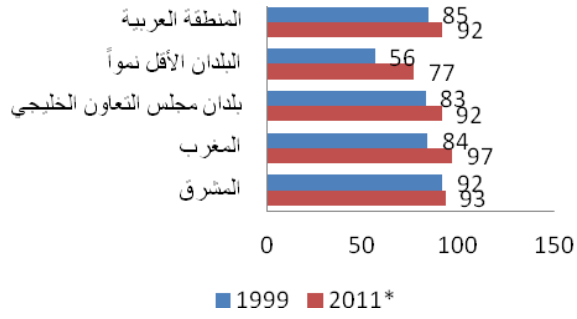

وبفضل هذا الانفاق حققت المنطقة تحسّناً واعداً في معدّلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي، عادلت المتوسط الذي حققته المناطق النامية الأخرى. ففي عام ١٩٩٩، كان ٨٥ في المائة من الأطفال في سن التعليم ملتحقين بالمدارس، وقد ارتفع هذا المعدل إلى ٩٢ في المائة في عام ٢٠١٢. كما زادت نسبة إتمام المرحلة التعليمية. إلا أن بعض الوقائع تحمل على التساؤل. فمعدلات الالتحاق في البلدان الأقل نمواً أقل بكثير من متوسط المنطقة العربية حيث يوجد ٥ ملايين طفل خارج المدارس. وفي عام ٢٠١٠، حققت الجمهورية العربية السورية تعميم الالتحاق بمرحلة التعليم الابتدائي، ولكن الأزمة أدّت إلى تدمير العديد من المدارس، وأعاقات وصول العديد من الأطفال إلى فرص التعليم.

ويُقاس معدّل إتمام المرحلة التعليمية بنسبة الطلاب الذين يستكملون المرحلة الابتدائية حتى الصف الأخير من مجموع الملتحقين. وقد ارتفعت هذه النسبة في المنطقة من ٧٣ في المائة في عام ١٩٩٩ إلى ٨٣ في المائة حسب آخر البيانات المتوفرة، و شمل هذا الارتفاع مجموعات البلدان الأربع.

معدّل استكمال المرحلة الابتدائية حتى الصف الأخير (بالنسبة المئوية)

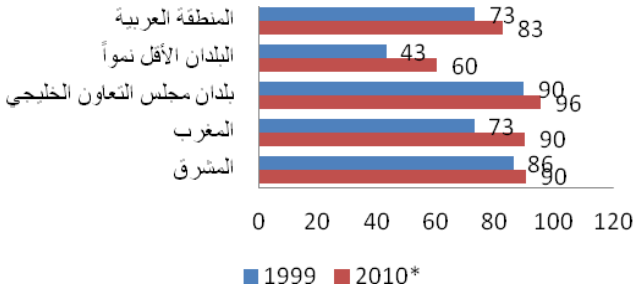

أحرزت المنطقة تقدّماً كبيراً في رفع معدّل الإلمام بالقراءة والكتابة. غير أن سبعة ملايين من الشباب لا يزالون غير ملمين بالقراءة والكتابة، منهم حوالى خمسة ملايين إمرأة.

معدّلات الإلمام بالقراءة والكتابة للأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤ سنة (بالنسبة المئوية)

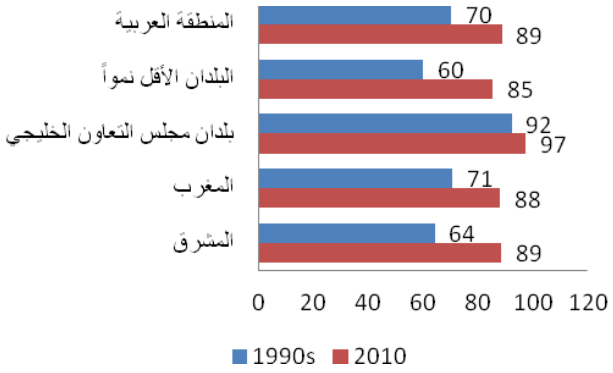

نوعية التعليم من الشواغل الأساسية

لم لم نعكس التحسن في معدلات الالتحاق بالتعليم تحسّناً في نوعية التعيم. وتظهر نتائج التقييمات الدولية أن معظم البلدان العربية لا تزال بعيدة كثيراً عن المتوسطات والمعايير الدولية. ولا يزال التفاوت في في فرص التعليم قائماً بين الأغنياء والفقراء.

وتظهر نتائج التقييمات الدولية أن معظم البلدان العربية لا تزال بعيدة كثيراً عن المتوسطات والمعايير الدولية. وحسب نتائج الاتجاهات الدولية في دراسة الرياضيات والعلوم لعام ٢٠١١، لم يصل أي من البلدان العربية الأربعة عشر المشاركة إلى مجموع العلامات المحدد لتقييم الأداء وهو ٥٠٠ علامة . وتظهر نتائج برنامج التقييم الدولي للطلاب مستويات أداء منخفضة.

نتائج الاتجاهات الدولية في دراسة الرياضيات والعلوم، ٢٠١١

الهدف ٣- المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

الغاية: إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي بحلول عام ٢٠٠٥، وفي جميع مراحل التعليم بحلول عام ٢٠١٥

تقدّم كبير نحو التكافؤ بين الجنسين في التعليم، ومزيد من العمل تمكين المرأة اقتصادياً وتعزيز مشاركتها السياسية

سجلت المنطقة تقدّما كبيراً نحو تحقيق التكافؤ بين الجنسين في التعليم، وخاصة في التعليم الابتدائي. وقد أحرزت معظم البلدان تقدماً في سد الفجوة بين الجنسين في التعليم الثانوي. وفي المنطقة العربية ككل، يبقى مؤشر التكافؤ بين الجنسين في التعليم الثانوي ٠.٩١ أي أقل بكثير من مستوى التكافؤ التام، وذلك بسبب انخفاض قيمة هذا المؤشر في البلدان الأقل نمواً.

مؤشر التكافؤ بين الجنسين في الالتحاق بالتعليم الثانوي

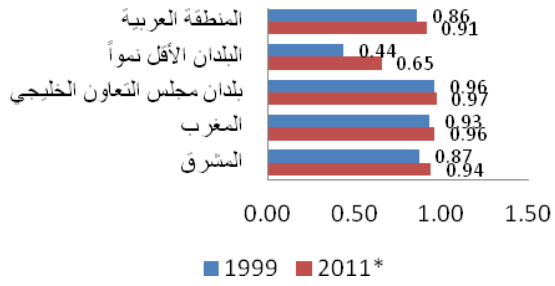

مؤشر التكافؤ بين الجنسين في الالتحاق بالتعليم العالي

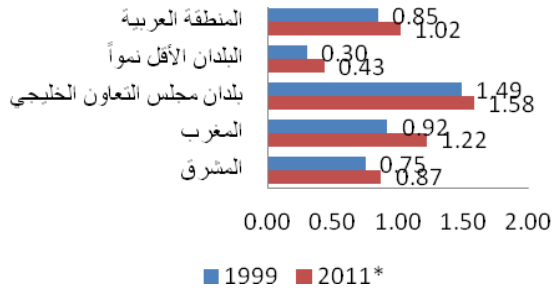

وفي التعليم العالي، بلغ متوسط المنطقة مستوى مقبولاً من حيث التكافؤ بين الجنسين ، لكنّ الصورة العامة تحجب فوارق كبيرة بين مجموعات البلدان. ففي بعض بلدان مجلس التعاون الخليجي، كالإمارات العربية المتحدة وقطر، يمكن أن يصل معدّل التحاق الفتيات بالتعليم العالي إلى خمسة أمثال معدل التحاق الفتيان. وهذا يمكن أن يكون نتيجة لمجموعة من العوامل، منها سفر الفتيان إلى الخارج للحصول على التعليم العالي أو وجود أعداد كبيرة من الفتيان في الاغتراب للعمل. ومع أن العديد من البلدان العربية شهدت زيادة في معدل مشاركة المرأة في القوى العاملة في العقدين الماضيين، لا يزال هذا المعدل دون ٢٦ في المائة، وهو المعدل الأدنى بين جميع المناطق، إذ لا يتجاوز نصف المتوسط العالمي البالغ ٥١ في المائة في عام ٢٠١٠.

حصة المرأة لا تتجاوز الخُمس في الأعمال المدفوعة الأجر خارج القطاع الزراعي

لا تزال حصة المرأة قليلة في سوق العمل، لا تتجاوز الخمس من الأعمال المدفوعة الأجر خارج القطاع الزراعي. وعلى مدى العقدين الماضيين، سجلت بلجان مجلس التعاون الخليجي ومجموعة بلدان المغرب تحسناً طفيفاً في هذا المؤشر الهام لتمكين المرأة اقتصادياً، بينما سجلت بلدان المشرق والبلدان الأقل نمواً تراجعاً في هذا المؤشر.

ويختلف الوضع قليلاً في المشاركة السياسية. فلا تزال حصة المرأة منخفضة في مواقع القرار، غير أن المشاركة السياسية في تحسّن. ولا يزال مستوى تمثيل المرأة في البرلمانات بعيداً عن المستوى الذي سجلته سائر مناطق العالم.

المقاعد التي تشغلها المرأة في البرلمانات الوطنية

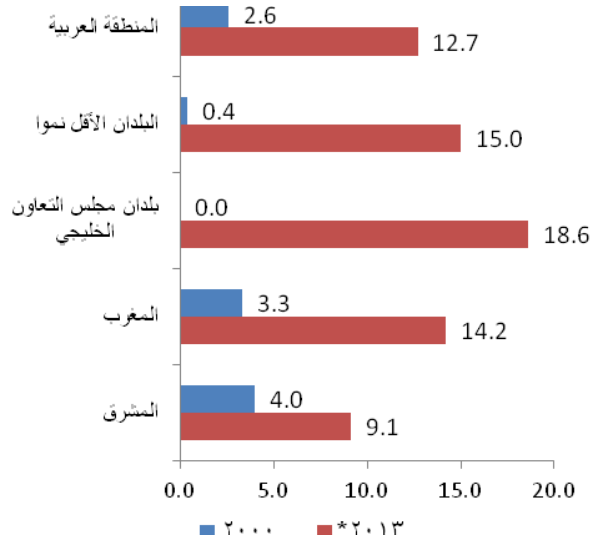

وفي البلدان العربية، وقفت المرأة جنباً إلى جنب مع الرجل في الحركات الاجتماعية الداعية إلى التغيير. وقدّمت المرأة الغذاء والرعاية للذين أصيبوا وجُرحوا أثناء الانتفاضات. ونزلت إلى الساحات العامة في اليمن، حيث لا تزال مؤشرات المساواة بين الجنسين من أدنى المؤشرات في العالم .

وفي المرحلة الانتقالية، يبدو أن دور المرأة قد انكفأ، وبات يلوح في الأفق ما ينذر بخسارة المكاسب التي سجلتها المنطقة في الماضي على صعيد حقوق المرأة.

الهدف ٤- خفض معدل وفيات الأطفال

الغاية: تخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين في الفترة ما بين ١٩٩٠ و٢٠١٥

تقدم كبير في الحد من وفيات الأطفال والرضع، ولكن البلدان الأقل نموًا لن تحقق الغاية

تراجعت وفيات الأطفال بمقدار الثلث في المنطقة فقط. والتقدم نحو الغاية المنشودة في إطار الأهداف الإنمائية للألفية، بقي بطيئاً لأن التخفيض الذي سجلته البلدان الأقل نموا في معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة لم يتجاوز ١٥ في المائة منذ عام ١٩٩٠.

معدّل وفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل ١ ٠٠٠ ولادة حية

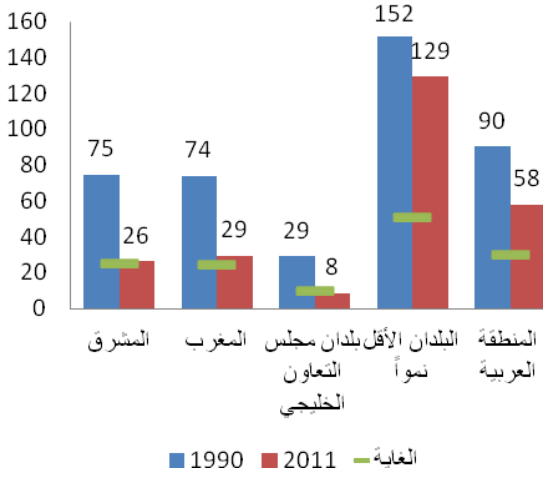

وداخل البلد الواحد، تحجب المتوسطات الوطنية فوارق كبيرة. ففي اليمن، يبلغ معدّل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بين الفقراء ثلاثة أضعاف ما هو عليه بين الأغنياء، وفي مصر يبلغ معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بين الفقراء مرتين ونصف ما هو عليه بين الأغنياء.

وترتبط هذه الفوارق بالتفاوت في مستوى تعليم الأمهات، وهو من العوامل الهامة التي تؤثر على بقاء الطفل على قيد الحياة. فالأم المتعلمة تسهم في تخفيض وفيات الأطفال في الأسرة. و الفوارق في معدّلات وفيات الأطفال بفعل تفاوت مستوى الأم التعليمي في شمال أفريقيا وغرب آسيا أكبر من الفوارق التي تسجلها لهذا السبب البلدان النامية الأخرى.

ولا يختلف الوضع كثيراً في حالة وفيات الرضع، ولوكان الانخفاض أكثر بطئاً. وقد سجلت المنطقة انخفاضاً في معدّل وفيات الرضع بنسبة ٣٤ في المائة. وتمكنت مجموعة بلدان المشرق ومجموعة بلدان المغرب وبلدان مجلس التعاون الخليجي من تخفيض معدّل وفيات الأطفال بمقدار تجاوز ٥٠ في المائة، وبات تحقيق غاية تخفيض معدّل وفيات الأطفال في متناول هذه البلدان بحلول عام ٢٠١٥. أما في البلدان الأقل نمواً، فلم يتجاوز الانخفاض على ١٣ في المائة في العقدين الماضيين.

معدل وفيات الرضع من الولادة إلى عمر سنة

لكل ١ ٠٠٠ ولادة حية

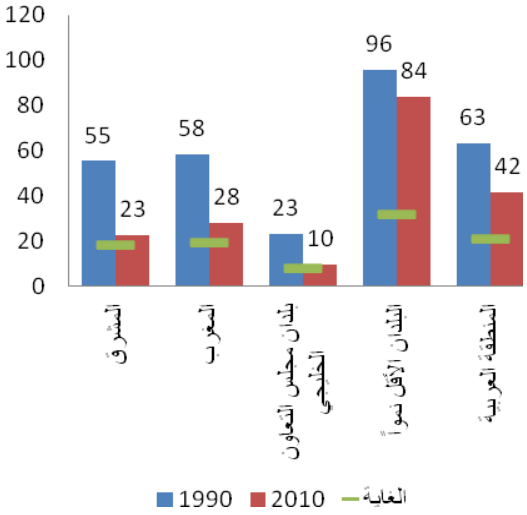

خطر وفاة الرضع في الشهر الأول من العمر

يعتبر مؤشر وفيات الأطفال الحديثي الولادة مؤشراً مهماً لمدى تغطية الرعاية الصحية ونوعيتها قبل الولادة. فقد ارتفعت نسبة وفيات الأطفال الحديثي الولادة من مجموع وفيات الأطفال دون سن الخامسة في المنطقة العربية من ٣٥ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٤٢ في المائة في عام ٢٠١١. ويعد هذا الانخفاض البالغ نسبته ٢٧ في المائة أدنى بكثير من نسبة الانخفاض المسجلة في معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة وقدرها ٣٦ في المائة ومن نسبة الانخفاض المسجلة في معدّل وفيات الرضع وقدرها ٣٤ في المائة.

أسباب وفيات الأطفال دون سن الخامسة في المنطقة، ٢٠١٠
(بالنسبة المئوية)

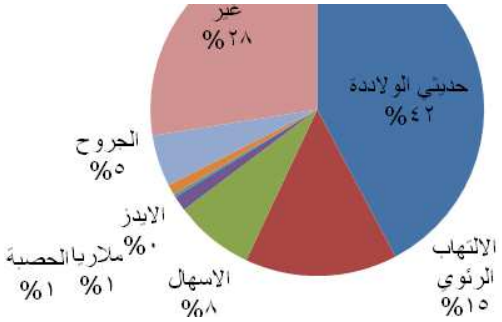

الهدف ٥- تحسين صحة الأمهات

الغاية: تخفيض معدل وفيات الأمهات بمقدار ثلاثة أرباع بين ١٩٩٠ و٢٠١٥

معدل وفيات الأمهات لا يزال مرتفعاً جدا في البلدان الأقل نمواً

انخفض معدّل وفيات الأمهات في المنطقة بنسبة ٢٧ في المائة بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٠، بينما بينما المطلوب تحقيق انخفاض بمقدار ثلاثة أرباع حتى عام ٢٠١٥. وقد تجاوز انخفاض هذا معدّل وفيات الأمهات في مجموعتي بلدان المشرق وبلدان المغرب ٦٠ في المائة، وتمكنت بلدان مجلس التعاون الخليجي من تخفيض معدّل وفيات الأمهات بمقدار النصف أي أقل من المتوسط الذي سجلته المناطق المتقدمة. أما البلدان الأقل نموًا فسجلت انخفاضاً بنسبة ١٧ في المائة

معدّل وفيات الأمهات لكل ١٠٠ ٠٠٠ ولادة حية

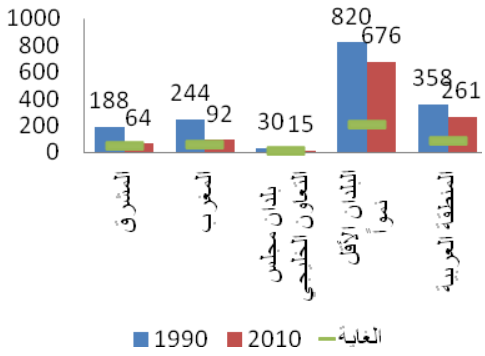

ويرتبط ارتفاع معدل وفيات الأمهات ارتباطاً وثيقاً بتقديم الخدمات الصحية عند الولادة. ويجري أكثر من ثلثي الولادات في المنطقة العربية تحت إشراف اختصاصيين ، بينما يقتصر ذلك على ثلث الولادات فقط في البلدان الأقل نمواً.

الولادات تحت إشراف اختصاصيين

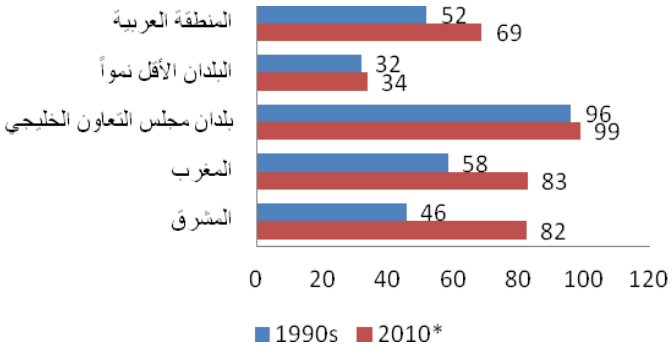

الغاية: تعميم إتاحة خدمات الصحة الإنجابية بحلول عام ٢٠١٥

تحسن الحصول على خدمات الصحة إنجابية ولكن البلدان الأقل نمواً لا تزال بعيدة

اقتربت بلدان مجلس التعاون الخليجي من تعميم الحصول على خدمات الرعاية ما قبل الولادة، لكن التقدّم في هذا الاتجاه كاد يكون شبه معدوم في البلدان الأقل نمواً.

وعلى الرغم من ارتفاع نسبة الولادات التي تجرى تحت إشراف اختصاصيين ، وتحسّن التغطية بخدمات الرعاية ما قبل الولادة، لا تزال الفوارق كبيرة بين الأسر الفقيرة والأسر الغنية. وفي معظم البلدان، باستثناء اليمن، أصبحت التغطية شبه كاملة حسب المؤشرين في حالة الخُمس الأغنى من السكان، بينما لا يزال الخُمس الأفقر محروماً من الخدمات.

خدمات الرعاية ما قبل الولادة بزيارة واحدة على الأقل

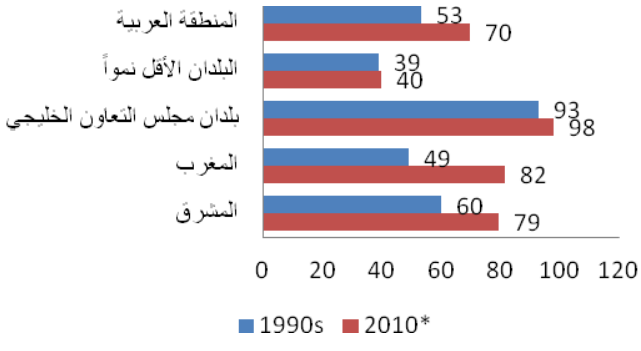

الهدف ٦- مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض

الغاية: وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بحلول عام ٢٠١٥ وبدء انحساره اعتباراً من ذلك التاريخ

الغاية: تعميم الحصول على العلاج من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بحلول عام ٢٠١٠ لجميع من يحتاجون إليه

عدد المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية آخذ في الازدياد، ولكن الحصول على العلاج بات متاحاً للمزيد من المصابين

تشير آخر التقديرات الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة المعني بفيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز إلى زيادة في انتشار المرض وارتفاع في معدّل الوفيات بسببه . وبين عامي ٢٠٠١ و٢٠١١، ارتفع عدد الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية. ولا تزال التغطية بالعلاج من الفيروس غير كافية لكنها في تزايد. ولا يزال التمييز المصابين ونبذهم من العوائق الرئيسية أمام الحصول على خدمات الوقاية والعلاج.

عدد المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية (بالآلاف)

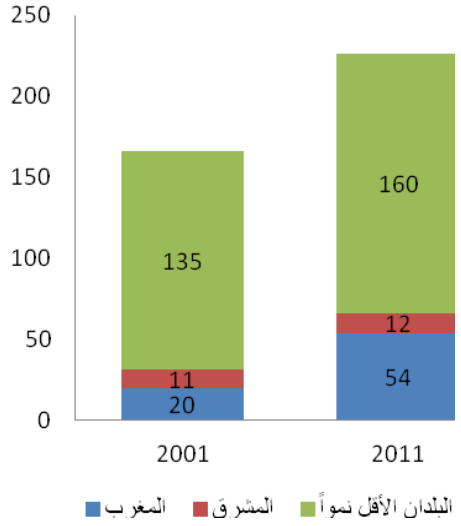

معدّل التغطية بالعلاج بالمضادات الفيروسية

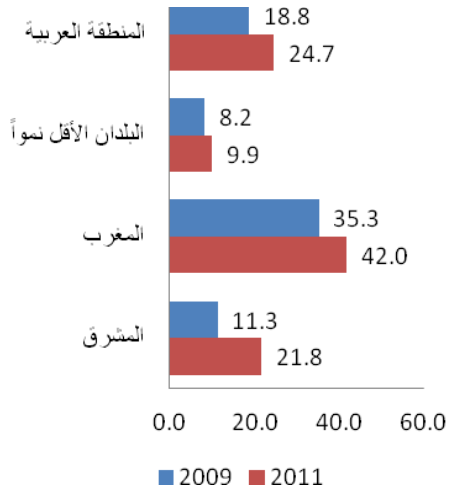

الغاية: وقف انتشار الملاريا وغيرها من الأمراض الرئيسية بحلول عام ٢٠١٥ وبدء انحسارها اعتبارا من ذلك التاريخ

معدلات الوفيات بسبب السل تسجل هبوطا كبيراً ومعدّلات انتشار السل تنخفض ببطء

سجلت المنطقة انخفاضاً كبيراً في معدلات الاصاب بالسل منذ عام ١٩٩٠، ويتسارع هذا الانخفاض منذ عام ٢٠٠٠. غير أن التوقعات الحالية تشير إلى المزيد من العمل المطلوب في البلدان العربية حتى تتمكن من تخفيض معدّل الإصابة إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ مقارنةً بما كان عليه الحال في عام ١٩٩٠. وتقترب المنطقة من تحقيق انخفاض يقارب ٥٠ في المائة في معدّل الوفيات بالسل في مختلف مجموعات البلدان.

وقف انتشار الملاريا وغيرها من الأمراض الرئيسية تحدٍ كبير أمام البلدان الأقل نمواً حيث لا أدلّة على حصول انخفاض ملحوظ في بعض البلدان.

تواجه المنطقة مخاطر جسيمة من جراء التهاب الكبد بنوعيه بي وسي. وقد أصبحت أمراض الكبد المزمنة من جراء التهاب الكبد من المشاكل الكبيرة على صعيد الصحة العامة في المنطقة. وتسجل مصر أعلى معدّلات الإصابة بالتهاب الكبد المزمن سي، حيث تصل نسبة الإصابة فيها ١٥ في المائة

معدّل الوفيات بالسل لكل ١٠٠ ٠٠٠ نسمة (نصف المدة)

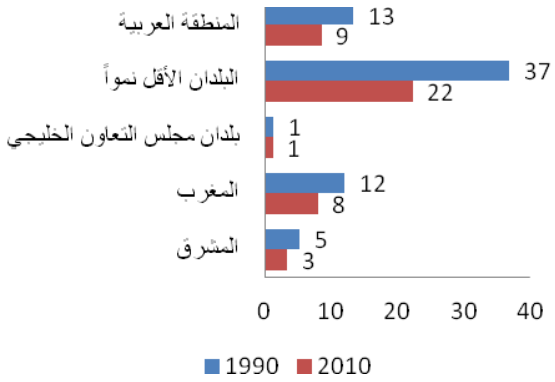

الهدف ٧- كفالة الاستدامة البيئية

الغايــة: إدمــاج مبــادئ التنميــة المــستدامة فــي الــسياسات والبرامج القطرية وانحسار فقدان الموارد البيئية

الغاية: الحد بقدر ملموس من معدل فقدان التنوع البيولوجي بحلول عام ٢٠١٠

تزايد في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وتحسن في مؤشرات أخرى للاستدامة البيئية

بلغ حجم الانبعاثات، التي تسبب تغير المناخ، أكثر من ضعفي مـا كـان عليـه فـي عـام ١٩٩١. معظمهـا نـاجم عـن ازديـاد الانبعاثات من بلدان مجلس التعاون الخليجي، بحيث تجاوز نصيب الفرد من الانبعاثات متوسط المناطق المتقدمة.

نصيب الفرد من الانبعاثات بالطن المتري

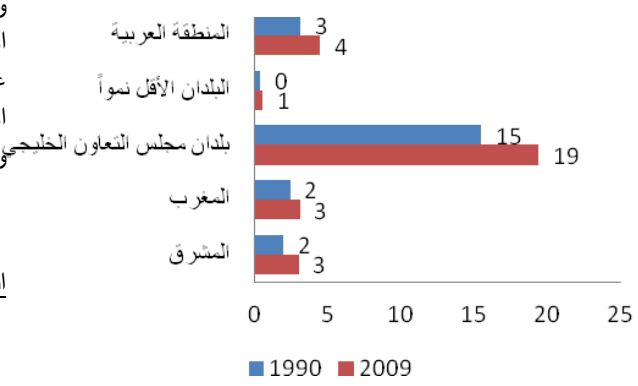

وتبذل بلـدان المنطقـة جهـوداً مكثفـة لحمايـة الحيـاة البحريـة والبرية. فبحيلول عام ٢٠١٢ أصبحت المناطق المحمية تشكل ٧.٦ في المائة من مجموع الأراضي. وقد اتسعت مساحتها بمقدار الضعف منذ عام ١٩٩٠. ومعظم هذه الزيادة في مساحة الأراضي المحمية، نتيجة لتوسيع مساحة الأراضي المحمية في بلدان مجلس المتعاون الخليجي، ولا سيما في الإمارات العربية المتحدة وعمانوالمملكة العربية السعودية ، حيث تجاوزت مساحة المحميات ما كانت عليه بأكثر من أربع مرات.

مساحة المناطق البرية والبحرية المحمية (بالنسبة المئوية من المساحة الإجمالية)

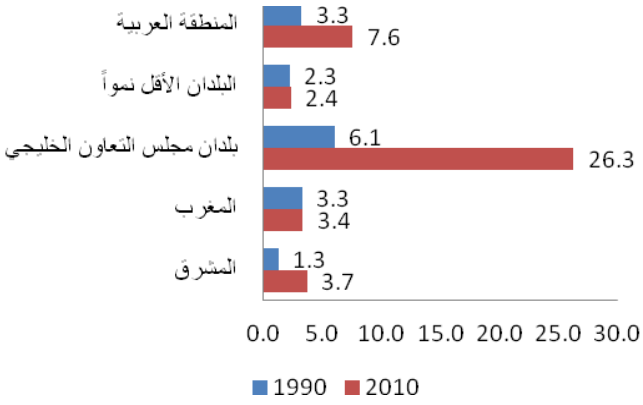

وفي عام ٢٠١٢، حققت المنطقة ما يبرر الاحتفال بالذكرى الخامسة والعشرين لصدور بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون. فبين عامي ١٩٩٥ و٢٠١٠، انخفض استهلاك المواد المستنفدة لطبقة الأوزون بنسبة ٩٨ في المائة.

وسيكون نصيب المنطقة كبيراً من عواقب تغيّر المناخ، ولا سيما من جراء تفاقم شح المياه، وانخفاض الإنتاجية الزراعية، وغرق الأراضي الخصبة والبنى التحتية الساحلية. وتبذل بعض البلدان جهوداً مكثفة لحماية الحياة البحرية والبرية. ولكن غالبية هذه البلدان لم تعتمد بعد سياسات وطنية التنمية المستدامة، تربط بين الأولويات البيئية والاقتصادية والاجتماعية.

استهلاك المواد المستنفدة لطبقة الأوزون بآلاف الأطنان المترية

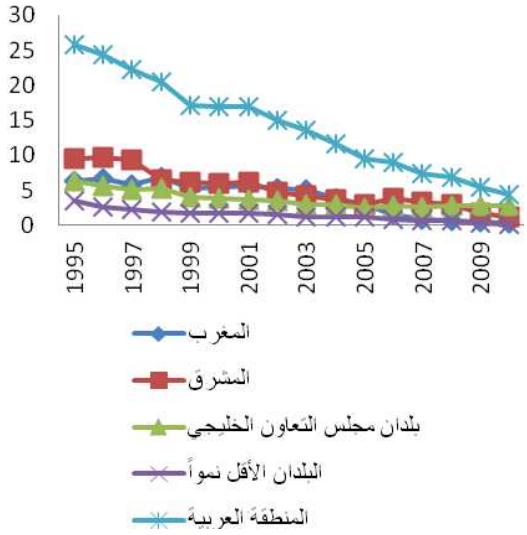

الغاية: تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول باستمرار على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي الأساسية إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥

الملايين يستفيدون من تحسين إمكانات الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي، ولكن الفوارق لا تزال كبيرة ضمن البلد الواحد

يحصل الملايين على إمدادات مياه الشرب في المنطقة العربية، حيث وصلت نسبة التغطية إلى ٨١ في المائة، لكن بعض البلدان لا تزال تعاني من نقص حاد في المياه.

والتفاوت في الحصول على مياه الشرب جلي بين المناطق الحضرية والمنطاق الريفة في المنطقة. فبينما يحصل ٨٩ في المائة من سكان الحضر على مياه الشرب من مصادر محسنة، لا تتوفر هذه الخدمة إلا لحوالى ٧٣ في المائة فقط من سكان الريف. ولهذا التفاوت آثار بالغة على النساء والأطفال، الذين يتحمّلون مشقة اجتياز مسافات طويلة لجلب المياه. ومؤشر استخدام مصدر محسن لمياه الشرب يستخدم في قياس مدى الحصول على المياه الصالحة للشرب.

ومع ذلك، ، لا يزال توفر المياه قضية حرجة حتى في البلدان التي وصلت لديها نسبة التغطية بإمدادات المياه من مصادر محسنة إلى ١٠٠ في المائة. ومؤشر توفر المياه لا يدلّ على نوعية المياه، ولا على خلوّها أو احتوائها على التلوّث.

نسبة السكان الذين يحصلون على إمدادت مياه الشرب من مصادر محسّنة

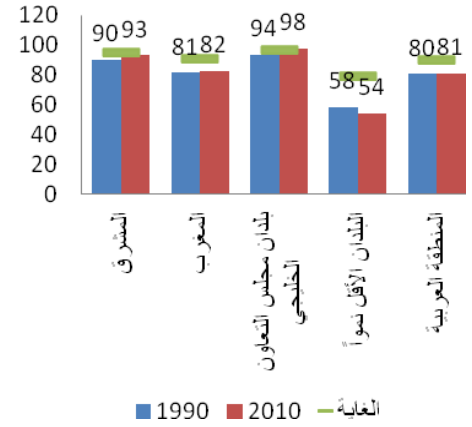

حققت المنطقة تحسّناً في خدمات الصرف الصحي فاق ما أحرزته في الحصول على إمدادات المياه. غير أن حصة الريف من هذا التحسّن بقيت أقل من حصة الحضر في جميع أنحاء المنطقة، ولا سيما في البلدان الأقل نمواً.

نسبة السكان الذين يحصلون على خدمات الصرف الصحية من مرافق محسنة

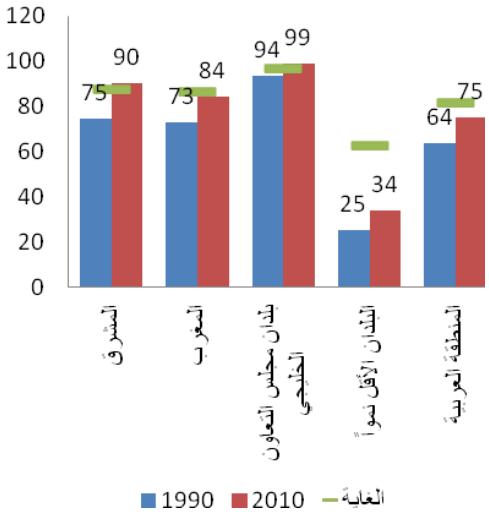

ويستند هذا التقرير في معرض مناقشته لتغطية بإمدادات مياه وخدمات الصرف الصحي، إلى بيانات من عام ٢٠١٠. غير

أن التغيّر الذي يُحتمل أن يكون قد حصل منذ ذلك العام يُعزى إلى النزاعات في بلدان مثل الجمهورية العربية السورية، والصومال، وليبيا، واليمن. فقد تأثر الحصول على إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي في البلدان التي تعاني من النزاعات أو الخارجة منها، بالدمار الذي لحق بالبنية التحتية والتأخير الذي أصاب الاستثمارفي تحسين المرافق.

الغاية: تحقيق تحسن كبير بحلول عام ٢٠٢٠ في معيشة ١٠٠ مليون على الأقل من سكان الأحياء الفقيرة

الأحياء الفقيرة تزول في بعض البلدان العربية بينما في حالات أخرى، ساعد الصراع في انتشارها وتكاثرها

كثيراً ما يحدث النمو الحضري في المنطقة بطرق غير شرعية، وفي ظروف بيئية آيلة إلى التدهور. ومن الصعوبات الكبيرة التي تعترض مسار التنمية المستدامة في البلدان العربية، تضاؤل إمدادات المياه العذبة، ونقص المرافق الفعالة للتخلص من النفايات الصلبة والسائلة. ومن الضروري أيضاً تجهيز المدن بمرافق للحد من آثار تغيّر المناخ.

وفي أنحاء معيّنة من المنطقة العربية، يعيش سكان الأحياء الفقيرة في جيوب معزولة، وفي معظم البلدان الأقل نمواً يعيش قرابة الثلثين من سكان الحضر في أحياء فقيرة.

نسبة سكان الأحياء الفقيرة من مجموع سكان الحضر (آخر سنة تتوفر عنها بيانات)

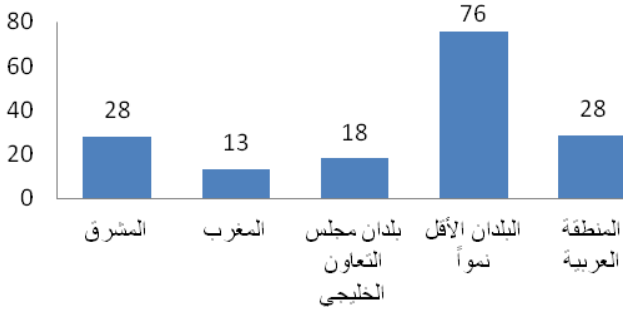

وفي البلدان التي تشهد نزاعات واضطرابات سياسية، كجزر القمر والسودان والصومال والعراق ولبنان واليمن، لا تزال الأحياء الفقيرة تضمّ نسبة تتراوح بين ٥٠ و٩٥ في المائة من سكان الحضر. وقد اضطر عدد كبير من السكان للنزوح على أثر النزاعات والإقامة في أحياء فقيرة كمخيمات اللجوء والمستوطنات العشوائية، داخل بلدانهم أو خارجها. وفي الآونة الأخيرة، نزح عدد كبير من سكان الجمهورية العربية السورية، وأقاموا على الحدود المشتركة مع الأردن وتركيا ولبنان في مساكن غير مجهزة بالحد الأدنى من البنية التحتية لإمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي. ويعاني اللاجئون الفلسطينيون المقيمون منذ زمن طويل في مخيّمات اللجوء في الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان أيضاً من الحرمان من هذه الخدمات.

الهدف ٨- إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية

الغاية: المضي في إقامة نظام تجاري ومالي يتسم بالانفتاح والتقيد بالقواعد والقابلية للتنبؤ به وعدم التمييز

المنطقة لا تزال غير قادرة بعد على الاستفادة من الإمكانات المحتملة لتحرير التجارة

على مدى العقد الماضي، اتخذت البلدان العربية خطوات هامة نحو تحرير التجارة والتكامل الاقتصادي الإقليمي والاندماج في الاقتصاد العالمي. وقد باتت الحواجز التجارية التي تواجها البلدان العربية اليوم أقل مما كانت عليه في عام ١٩٩٠. وفي عام ٢٠١٠، كانت ٩٤ في المائة من الصادرات غير النفطية تدخل أسواق البلدان المتقدمة بدون رسوم جمركية، بعد أن كانت في حدود ٤٨ في المائة في عام ١٩٩٦. وانخفض متوسط الرسوم التفضيلية المطبقة على المنتجات الزراعية والمنسوجات والملابس المستوردة من البلدان العربية من ٨ في المائة في عام ١٩٩٦ إلى ٦ في المائة في عام ٢٠١٠.

نسبة الواردات إلى البلدان المتقدمة من البلدان العربية، من حيث القيمة والإعفاء من الرسوم على جميع أنواع المنتجات باستثناء الأسلحة والنفط

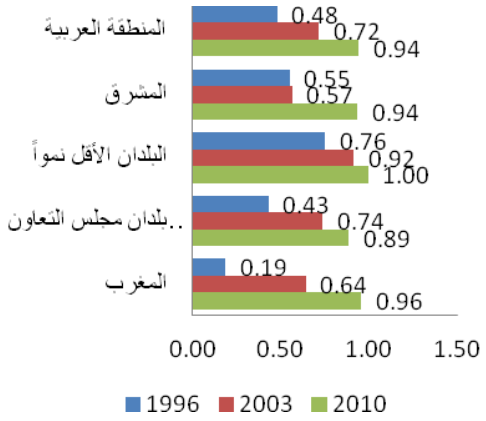

الرسوم الجمركية التفضيلية المطبقة على المنتجات الزراعية والملابس والمنسوجات المستوردة من البلدان العربية

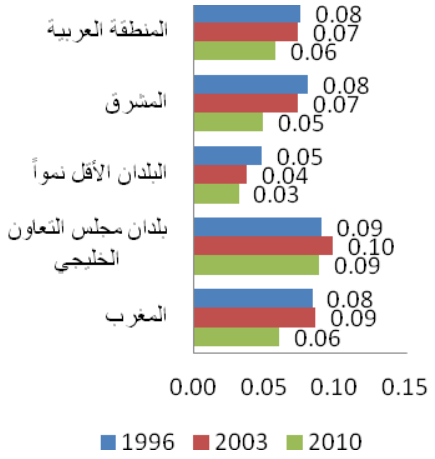

الصادرات من البلدان العربية (بمليارات الدولارات)

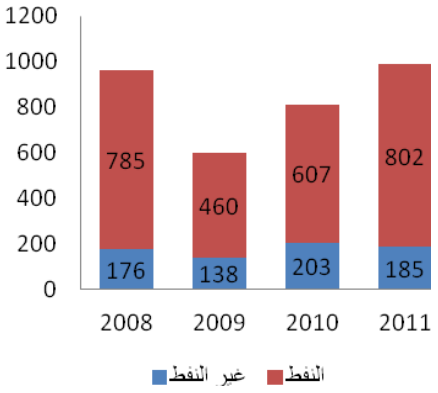

وعلى الرغم من الظروف المشجعة للتجارة، لا تزال البلدان العربية غير قادرة على تحقيق المزايا الكاملة منها. فحصة الصادرات غير النفطية لا تزال ضئيلة جداً من مجموع صادرات البلدان العربية إلى البلدان المتقدمة، وكذلك حصة منتجات الصناعة التحويلية. وفي ٢٠١١ و ٢٠١٢، شهد حجم الصادرات من المنطقة العربية تقلباً حداً في الأعوام الماضية بسبب عدم الاستقرار وضعف النمو الاقتصادي في أوروبا، التي تعد شريكاً رئيسياً للبلدان العربية في التجارة.

وتختلف أسباب هذا الضعف في أداء الصادرات بين بلد وآخر. ولكن العامل المشترك بين معظم البلدان العربية هو انحياز سياسات الاقتصاد الكلي لقطاعات الخدمات ذات القيمة المضافة المنخفضة على النحو المبين في تحويل الاستثمار من القطاعات الإنتاجية وخاصة الصناعات التحويلية. وقد أشار

تقرير التحديات الانمائية العربية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٢)، يعزى ذلك إلى مجموعة عوامل منها سعر الصرف المحدد بأكثر من قيمته، والقيود المفروضة على العرض، والضعف في استراتيجية تشجيع الصادرات غير النفطية.

المساعدات الإنمائية الرسمية الواردة إلى المنطقة العربية (بالدولار بالأسعار الثابتة ٢٠١٠)

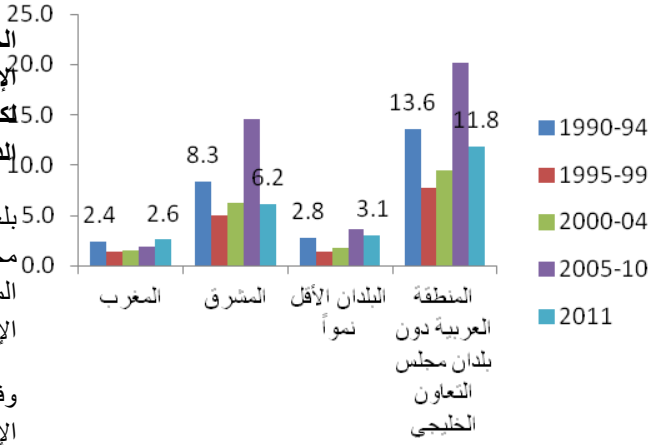

لا تزال مخصصات المساعدات الإنمائية الرسمية دون المستوى المطلوب لتلبية احتياجات أقل البلدان الأقل نمواً لأنها لم تحقق إنجازات كافية في الأهداف الإنمائية للألفية. وانخفض مجموع المساعدات الانمائية الرسمية من ١٩.١ مليار دولار في عام ١٩٩٠ إلى ١١.٨ مليار دولار في عام ٢٠١١. ولم تواكب المساعدات الإنمائية الرسمية النمو السكاني، فبقيت نصيب الفرد منها أقل بكثير في عام ٢٠١١ مما كان عليه في عام ١٩٩٠. وهذا يدعو إلى القلق الشديد خصوصاً للبلدان الأقل نمواً. ويبلغ نصيب الفرد من المساعدات الإنمائية الرسمية خصوصاً في اليمن ١٨ دولاراً أمريكياً فقط.

صافي نصيب الفرد من المساعدات الإنمائية الرسمية الواردة إلى المنطقة العربية
(بمليارات الدولارات بالأسعار ثابتة ٢٠١٠)

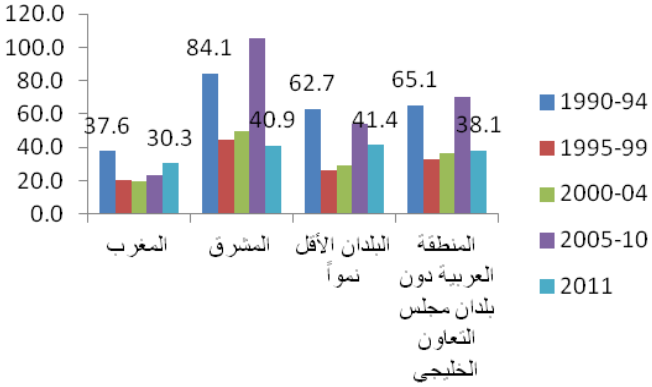

الجهات المانحة العربية أكثر سخاءً من لجنة المساعدة الإنمائية الرسمية التابعة لمنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي لكن نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية سجلت انخفاضاً من الدخل القومي الاجمالي منذ عام ١٩٩٠

بلغت قيمة ما تقدّمه الجهات المانحة العربية ٥ في المائة من مجموع المساعدات الإنمائية الرسمية الواردة من لجنة المساعدة الإنمائية و٦٥ في المائة من مجموع المساعدات الإنمائية الرسمية الواردة من خارج اللجنة في عام ٢٠١١.

وفي الفترة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٤، بلغ مجموع المساعدات الإنمائية الرسمية الواردة من البلدان العربية 1.5 في المائة من الدخل القومي الاجمالي ، لكن هذه النسبة في انخفاض منذ ذلك الحين باستثناء الفترة التي عقبت غزو العراق في أواسط العقد الأول من الثانية. وبحلول عام ٢٠١١، انخفض معدّل هذه المساعدات إلى ٠.٤٦ في المائة، لكنها لا تزال أعلى من متوسط المساعدلت الواردة من لجنة المساعدة الإنمائية ومعدّلها ٠.٣٤ في المائة.

وعلاوة على ذلك، تسجل معظم بلدان مجلس التعاون الخليجي أرقام المساعدات الإنمائية الرسمية بأقل من الحقيقة، والأرقام الواردة في هذا التقرير ، هي استناداً إلى بيانات من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والمساعدة الإنمائية الرسمية الفعلية من البلدان العربية يرجح أن تكون أعلى.

المساعدات الإنمائية الرسمية من قبل الجهات المانحة العربية ولجنة المساعدات الإنمائية

كنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي

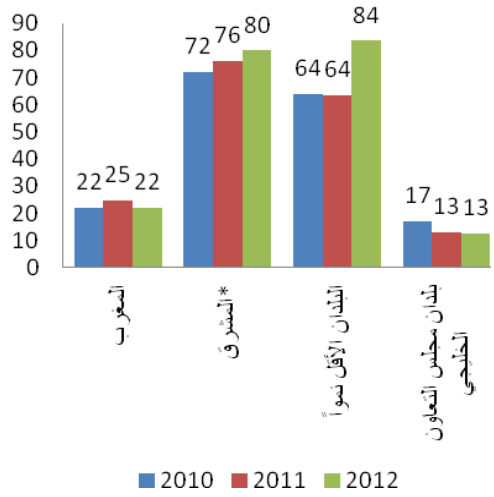

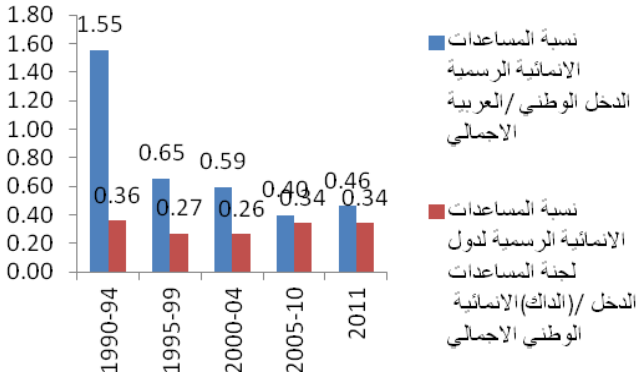

الغاية: المعالجة الشاملة لمشاكل ديون البلدان النامية باتخاذ تدابير على الصعيدين الوطني والدولي لجعل تحمل ديونها ممكناً في المدى الطويل

الحيز المالي للإنفاق الإنمائي في البلدان المتوسطة الدخل والبلدان الأقل نمواً يخضع للمزيد من القيود بعد عام ٢٠١٠

في الأردن ولبنان ومصر، تتجاوز نسبة الدين اليوم السقف المحدد للبلدان المتوسطة الدخل البالغ ٦٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ولا تزال نسبة الدين المتزايدة في تونس والمغرب في الأعوام الأخيرة، دون السقف المحدّد للبلدان المتوسطة الدخل. وقد انخفضت نسبة الدين في لبنان في الأعوام الأخيرة، لكنها لا تزال تراوح عند ١٣٥ في المائة.

ويمكن أن يعزى ارتفاع مستويات الدين في بلدان المشرق وفي البلدان الأقل نمواً إلى ارتفاع العجز المالي الحكومي منذ ٢٠١٠ نتيجة لتزايد الطلب على الإنفاق العام في الخدمات الاجتماعية، وارتفاع كلفة دعم الوقود وانخفاض في الإيرادات الضريبية وغير الضريبية. وبين عامي ٢٠١١ و٢٠١٢، ارتفع العجز من ٢.٣ إلى ٤.٥ في المائة في البلدان الأقل نمواً، ومن ٥ إلى ٨.٤ في المائة في بلدان المشرق.

الدين الحكومي العام، بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي ٢٠١٢

جميع البلدان العربية الأقل نمواً تجاوزت السقف المحدد للدين بنسبة 40 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وتصنّف جزر القمر والسودان ضمن البلدان التي تعاني من أزمة الديون، بينما تصنّف جيبوتي واليمن في فئة الخطر المرتفع. وتصنف موريتانيا في فئة الخطر المتوسط، بينما لا تقع الصومال تحت أي تصنيف. وقد اعتبرت جزر القمر والسودان والصومال وموريتانيا وفقاً للتصنيف في عداد البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وهي بالتالي مؤهلة للاستفادة من المبادرة التي أطلقها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في عام ١٩٩٦ لمعالجة مشاكل البلدان الفقيرة. ولا يزال السودان والصومال في مرحلة دراسة اتخاذ القرار، ولم تحسم النتيجة بعد في ظل ما تراكم على البلدين من متأخرات مزمنة. ووصلت جزر القمر وموريتانيا مرحلة استيفاء الأهلية الكاملة واستفادتا من إعفاء نهائي من الدين.

الغاية: التعاون مع القطاع الخاص لإتاحة فوائد التكنولوجيات الجديدة، وبخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنطقة

تحمل ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشائر التقدّم التكنولوجي إلى العالم النامي، ويمكن أن تؤدي دوراً فاعلاً في النمو الاقتصادي. وبينما يزداد الطلب العالمي على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يختلف وضع المنطقة العربية باختلاف نوع التكنولوجيا. فأداء البلدان العربية يفوق المتوسط العالمي في اشتراكات الهاتف النقال، ولكنه لا يزال متأخراً عن المتوسط العالمي في خطوط الهاتف الثابت، وفي خدمات الحزمة العريضة الثابتة، وفي عدد مستخدمي الإنترنت.

وينتشر استخدام شبكات التواصل الاجتماعي بسرعة. وتستقطب قناة يوتيوب أكثر من ١٦٧ مليون مشاهد في اليوم، وتستقطب صفحات فيسبوك أكثر من ٤٥ مليون زائر، وتويتر مليوني مستخدم. ويتزايد انتشار المحتوى العربي على فيسبوك

وتويتر. وتسجل بلدان مجلس التعاون الخليجي أعلى المعدّلات. ويمكن أن تكون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وشبكات التواصل الاجتماعي جزءاً من خطة لتحسين الحوكمة وأداة لتمكين المرأة.

التقدّم في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنطقة العربية والعالم، ٢٠١١

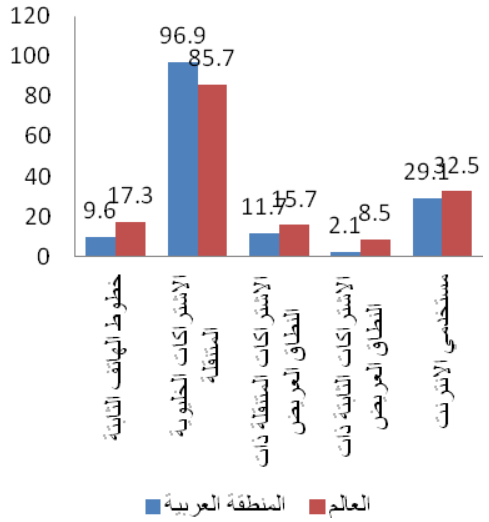

تقييم الأهداف الإنمائية للألفيّة: سجل ملتبس

مكاسب في الهدفين ٢ و ٣ وتحديات في الهدفين ١ و ٧

متوسط دليل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية: البلدان العربية والمناطق النامية

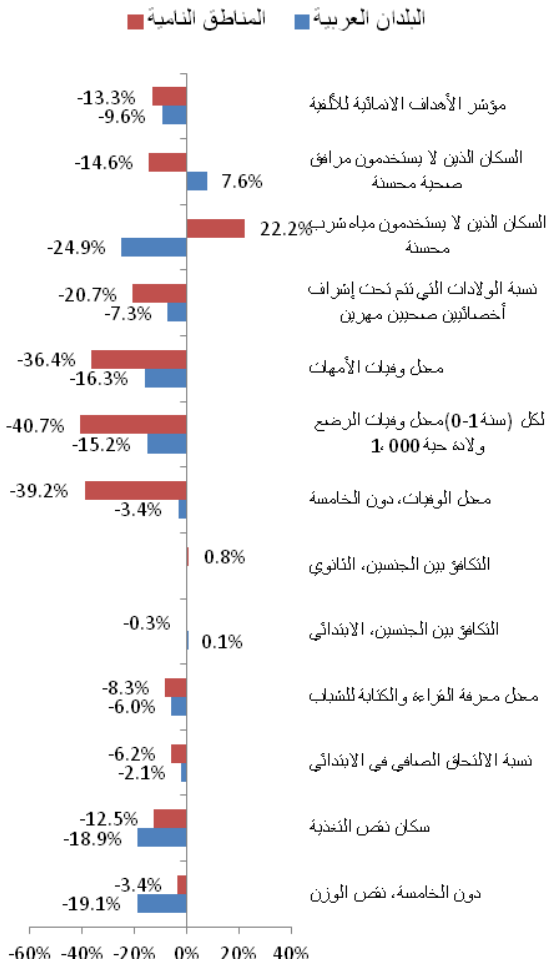

دليل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية هو من الوسائل المجدية التي يمكن اعتمادها في رصد الأداء. ويعتمد هذا الدليل على استخدام النسب المئوية لقياس الأداء في ١٢ غاية قابلة للقياس من الأهداف الإنمائية للألفية، ويقارن الأداء الفعلي مع الحد الأدنى المطلوب حتى يكون البلد على المسار الذي يخوّله تحقيق هذه الأهداف. ويُظهر الجدول نتائج هذه العمليّة الحسابيّة، ويبيّن أن معظم البلدان هي إمّا أعلى بقليل أو أقل بقليل مما يجب أن تكون عليه في معظم الغايات. وقد تحقّقت بعض الغايات، ولا سيّما التكافؤ بين الجنسين في التعليم. وتراجعت بعض المؤشرات في بلدان أخرى، وخاصة في البلدان الأقل نمواً إلى ما دون المستوى الذي كانت عليه في عام ١٩٩٠.

وفي المتوسط، تعتبر المنطقة العربية متأخرة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بنسبة ٩.٦ في المائة، وهذا المتوسط أفضل من متوسط التأخير لجميع المناطق النامية وهو ١٣.٣ في المائة. وقد أحرزت المنطقة تقدماً نحو تحقيق غايات التعليم، ولا سيما من حيث المساواة بين الجنسين، وتوسيع نطاق الحصول على خدمات الصرف الصحي. غير أن المكاسب التي حققتها المنطقة في بعض المجالات قابلها ضعف واضح في مجالات أخرى. ففي القضاء على الجوع، لا تزال إنجازات المنطقة أقل بنسبة ٢٠ في المائة من المستوى المطلوب في تخفيض نسبة النقص في التغذية. و في الحصول على المياه الصالحة للشرب يسجل أعلى فارق بين البلدان العربية والمناطق النامية.

خمسة بلدان في طليعة التقدّم، وخاصة مصر، والبلدان الأقل نمواً والعراق وفلسطين تواجه تحديات

حققت المنطقة العربية تقدماً كبيراً في معظم الأهداف الإنمائية للألفية، بين مجموعات البلدان وبين بلدان المجموعة الواحدة. ففي المنطقة بلدان حققت تقدّماً في معظم المؤشرات، وأخرى شهدت تقدماً في بعض المؤشرات، وبلدان لم تشهد أي تقدّم على الإطلاق. والبلدان الأقل نمواً سجلت أداء ضعيفاً في الأهداف الإنمائية للألفية، ومن المستبعد أن تحقق هذه الأهداف في المهلة المحددة. وينطبق هذا الوضع على العراق وفلسطين بسبب حالة النزاع والاحتلال. أما بلدان مجلس التعاون الخليجي فسجل معظمها تقدّماً سابقاً نحو تحقيق عدد كبير من الأهداف منذ ١٩٩٠.

وفيما بين هاتين المجموعتين، تبرز مجموعة بلدان المغرب ومجموعة بلدان المشرق التي حققت مستويات متباينة في الأداء. ويكمن التحدي الرئيسي الذي تواجهه هذه البلدان في تقليص الفوارق المحلية، لأن الاتجاهات العامة فيها تحجب تباينات كبيرة بين الفقراء والأغنياء، وبين سكان المدن وسكان الأرياف، وبين الرجل والمرأة.

متوسط دليل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لكل بلد

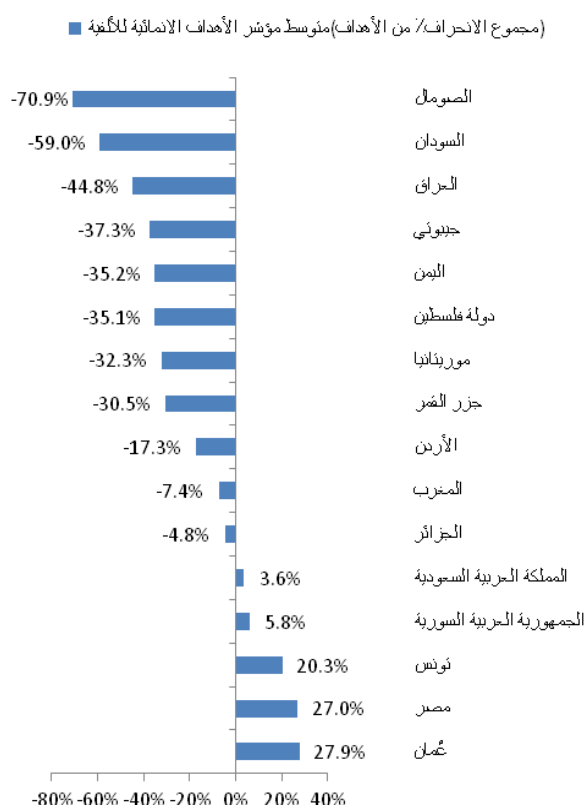

وسجّلت خمسة بلدان عربية هي تونس والجمهورية العربية السورية وعُمان ومصر والمملكة العربية السعودية، متوسطاً إيجابياً لدليل تحقيق الأهداف الإنمائية، وهذا يعني أن هذه البلدان هي، في المتوسط، فوق الغايات المحددة.

ومن بين هذه البلدان، قادت سلطنة عمان ومصر التقدم في المنطقة نحو الأهداف الإنمائية للألفية. ، ويصح القول في أن مصر، بثقلها الديمغرافي، قادت النجاح في الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية. أمّا المجموعة الثانية، الأردن والجزائر والمغرب فهي، في المتوسط، أقل بقليل من الغايات المحدّدة للأهداف الإنمائية للألفية. وتواجه المغرب قصوراً في خفض عدد الأطفال الناقصي الوزن، والجزائر في الحصول على مياه الشرب. أما العراق وفلسطين فمتأخران عن متوسط دليل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بنسبة ٣٠ في المائة وأكثر، والصومال متأخر بنسبة ٧٠ في المائة في ١٢ غاية.

ومن بين هذه البلدان، قادت سلطنة عمان ومصر التقدم في المنطقة بخصوص الأهداف الإنمائية للألفية، ونظرا لثقلها الديمغرافي، فيمكن القول أن مصر قد قادت النجاح في الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية. أمّا المجموعة الثانية، الأردن والجزائر والمغرب فأداءها، في المتوسط، أقل بقليل من الغايات المحدّدة للأهداف الإنمائية للألفية. تواجه كل من المغرب والجزائر عوائق محددة، حيث تأتي نسبة الأطفال ناقصي الوزن في المقام الأول وتتبعها نسبة الحصول على مياة. أخيراً، تبقى العراق و فلسطين متأخرتان عن المتوسط لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بمقدار ٣٠ بالمائة، في حين أن الصومال متأخرة بنسبة ٧٠ بالمائة.

اتجاهات السياسة العامة لخطة التنمية الإقليمية لما بعد عام ٢٠١٥

إن التحوّلات التي تشهدها المنطقة هي مصدر الكثير من العبر التي يمكن الاستناد إليها في مراجعة إطار الأهداف الإنمائية للألفية ووضع أطر جديدة لما بعد هذه الأهداف. فمن أولويات المنطقة على المدى القريب تحقيق الأمن الغذائي والقضاء على الجوع. وعلى البلدان أن تنصرف إلى إصلاح مقوّمات الحكم وتسلك مسار التنمية الشاملة للجميع، حيث يلتقي البُعد الاقتصادي والبُعد الاجتماعي والبُعد البيئي للتنمية، ويقترح هذا الجزء بعض الأولويات على مستوى السياسة العامة لمواجهة التحديات الماثلة أمام مسيرة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والمبيّنة في هذا التقرير. كما يتناول المناقشات الجارية حول الأهداف العالمية بعد انتهاء المهلة المحددة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠١٥. وفي ضوء قرار القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الثالثة (يناير/كانون الثاني ٢٠١٣) بشأن الأهداف التنموية للألفية ٢٠٠٠-٢٠١٥ وما بعد، الذي أقر توصيات المؤتمر العربي حول تنفيذ الأهداف التنموية للألفية.

قيادة التنمية الشاملة وتحقيقها من خلال إصلاحات مقوّمات الحكم

حققت البلدان العربية تقدّماً في العديد من مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية، لكنها لم تتوصل إلى تحقيق التنمية الشاملة للجميع. ومنذ عام ١٩٩٠، بلغ النمو الاقتصادي في المنطقة معدلاً أعلى من المتوسط العالمي و تفوقت المنطقة على أمريكا اللاتينية وأوروبا وآسيا الوسطى وجنوب صحراء الأفريقية الكبرى. ولكن فوائد النمو الاقتصادي لم تصل بالتساوي إلى الجميع، وهذا ما توضحه فجوة الأمن الغذائي، وغيرها من الفجوات. ويتعين على البلدان العربية أن تواجه تحديات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لكي تستطيع تحقيق النمو في ظل العدالة الاجتماعية والإنصاف، وأن تستجيب لتطلّعات المواطنين، ولا سيما الشباب.

معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي، ١٩٩٠-٢٠١٢

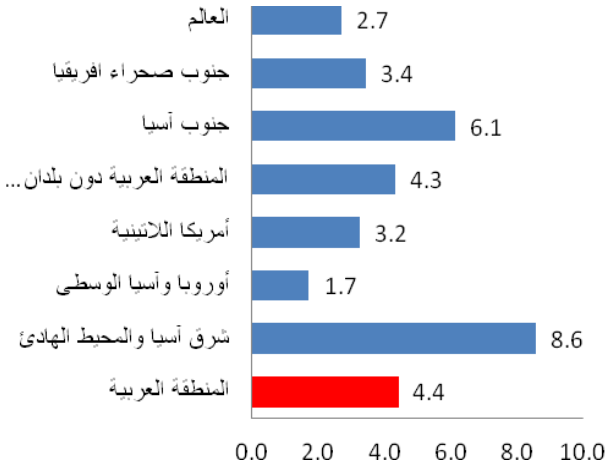

لم تتناول خطة الأهداف الإنمائية للألفية نوعية الحكم، وتشمل العمليات الديمقراطية مثل الانتخابات والمؤسسات العامة الفاعلة. وكان الوضع السياسي مؤخراً في بعض البلدان العربية بمثابة صحوة ورسالة إلى جميع أنحاء العالم، مفادها أن التنمية السليمة تتوقف على الحكم السليم. وقد نزل الملايين إلى الشوارع في البلدان العربية التي حققت أهم الإنجازات في الأهداف الإنمائية للألفية، احتجاجاً على تغييب صوتهم، وعلى استئثار النخب بمقدّرات البلدان من غير أي محاسبة.

الناتج المحلي الإجمالي الفردي والصوت والمساءلة، ١٩٩٦-٢٠١١

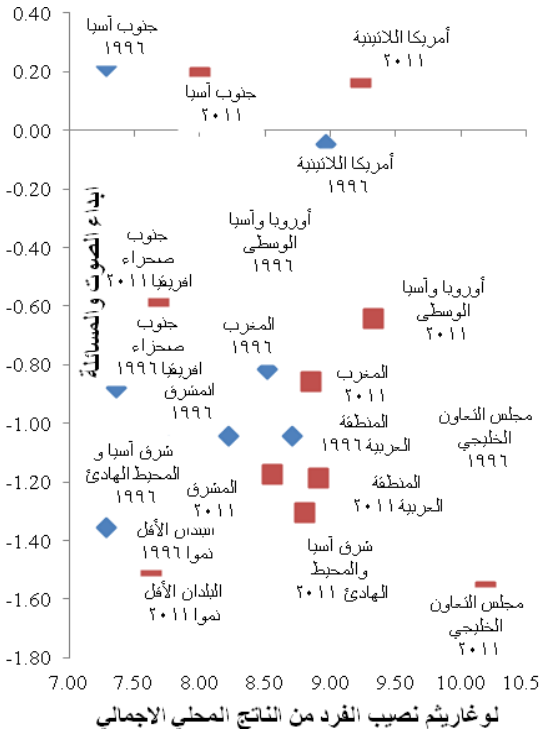

وتأخرت المنطقة العربية عن المناطق الأخرى في معظم مؤشرات الحكم ، وبقيت جميع البلدان العربيةدون مستوى "الحكم السليم " المتوقع لها حسب مستوى دخلها. فمن الناحية النظرية، يُفترض أن يتحسّن مستوى الحكم في جميع البلدان مع تحسن مستوى الرفاه المادي، أياً كان مستوى التنمية فيها.

وفي الواقع، تدل البيانات على أن البلدان العربية تسير في الاتجاه المعاكس منذ عام ١٩٩٦، إذ تتراجع مؤشرات الحكم، ومنها إعلاء الصوت والمساءلة، مع تحسّن الرفاه. وكانت منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ ، التي سجل أعلى معدّل نمو بين المناطق النامية، هي المنطقة الوحيدة التي تجاوزت الدول العربية في هذا الانخفاض.

ومن أهم التوصيات التي يقدّمها هذا التقرير اعتبار إصلاح الحكم أحد المقاييس الأساسية للإنجاز الإنمائي. ومن المعترف به أن الحكم وحقوق الإنسان هي من القضايا التي لم تتناولها الأهداف الإنمائية للألفية، مع أنها كانت جزءا من إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية. وفي خطة ما بعد عام ٢٠١٥، يجب الاتفاق على أهداف لرصد مقوّمات الحكم وحقوق الإنسان، ولا سيما في ظل الوقائع المتعاظمة التي تؤكد أن انتشار النزاعات وضعف مقوّمات الحكم هما من المخاطر التي تقوّض عملية التنمية.

لكن السعي إلى بناء أنظمة تحترم حقوق الإنسان، وتعزّز أسس الحكم الديمقراطي، وسيادة القانون يجب أن يكون أساساً في إطار أي خطة لما بعد عام ٢٠١٥، لأنها لا تتصل بكل هدف من الأهداف الإنمائية. لذلك، يجب الاتفاق على حد أدنى من معايير الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات الأساسية، ومنها الحريات السياسية والمدنية، والانتخابات العادلة والحرة، واستقلالية النظام القضائي، وحرية التعبير ووسائل الإعلام، والمساءلة والشفافية. وفي المنطقة العربية، ولا سيما في البلدان التي تشهد تحوّلات سياسية، لا بد من توجيه الاهتمام نحو إعادة بناء المؤسسات. كما أن حماية حقوق الملكية، وسيادة القانون، واستقلالية النظام القضائي تعد من الشروط الهامة لنجاح الأعمال.

نموذج السياسة الاقتصادية الجديدة لتعزيز النمو ومعه العمل اللائق والحماية الاجتماعية

أكد هذا التقرير مراراً وتكراراً أن غالبية المواطنين بقيت محرومة من فوائد النمو الاقتصادي في المنطقة العربية. وجاءت الانتفاضات العربية لتظهر أن التنمية والنمو الاقتصادي لا يعنيان توليد الثروة فحسب، بل توزيعها والمشاركة فيها من خلال الحكم الديمقراطي.

وتكمن مشكلة العديد من الاقتصادات العربية في تركيبتها، حيث الركود في حصة قطاعي الزراعة والصناعة التحويلية، والنمو السريع في قطاع الخدمات الذي يرتكز في معظمه على أنشطة ذات قيمة مضافة منخفضة؛ وسيطرة قطاع النفط ولو تراجع حجمه مؤخراً. وهذا النمط غير قابل للاستدامة، ناهيك عما رافقه من خلل في توزيع المكاسب.

وفي إطار البحث في خطة لما بعد عام ٢٠١٥، لا بد من إيلاء الاهتمام للتنويع الاقتصادي الذي سيكون الأساس لتحقيق نمو يعود بفوائد على الجميع. وعلى البلدان العربية أن تعيد النظر في سياسات الاقتصاد الكلي على هذا الأساس. وينبغي أن يكون هدف هذه السياسات دعم قطاع الصناعات التحويلية وصادرات السلع غير النفطية. ومن الضروري وضع سياسات صناعية تضمن نمو الصناعات في اتجاه يساهم في تحويل الاقتصادات بوسائل منها، خلق فرص العمل. ولا بدّ من استكمال هذه السياسات بإصلاحات في السياسات الأخرى المتصلة بالتجارة، والاستثمار، والعلوم والتكنولوجيا، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة الحجم، وتدريب الموارد البشرية وتطوير المهارات، والتنمية في المناطق. وغني عن القول إن هذه النقلة النوعية في السياسة الاقتصادية تتطلب من الدول العربية تمكين وتعزيز المؤسسات العامة، المسؤولة عن تخطيط وتنفيذ سياسات التنمية.

وفي المدى القصير، يوصى باتخاذ إجراءين. الأول، إنشاء صندوق عربي للأمن الغذائي لحالات الطوارئ. وينبغي أن يكون الحد الأدنى لتمويل هذا الصندوق ثلاثة مليارات دولار، أي مقدار الفرق بين ما جرى التعهد به وما جرى تقديمه في إطار المساعدات الإنمائية الرسمية العربية. واليوم في ظل تفاقم قضايا الأمن الغذائي الحادة في المنطقة، حان الوقت لتنفيذ هذا المشروع.

والثاني هو اعتماد مفهوم الحد الأدنى للحماية الاجتماعية للأمم المتحدة. وهو بتأمين الدخل ووصول جميع المواطنين إلى جميع الخدمات الأساسية، وهي وسيلة لضمان التقدم نحو الأهداف الإنمائية للألفية. فغالبا ما ينظر إلى نظم الحماية الاجتماعية على أنها استنزاف للميزانيات، لكنها نظم هي فعالة للغاية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبخاصة لصالح الفقراء، والنمو الشامل الذي يمكن أن يستمر على المدى الطويل. وهذه النظم هي الضمانة الفعلية للعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان التي كانت مطالب رئيسية في الانتفاضات العربية . ونظم الحماية الاجتماعية يمكن أن تكون في متناول الجميع، وتكلف أقل في بعض البلدان من دعم الغذاء والوقود الحالية التي تصب في مصلحة الفئات الأكثر ثراء.

المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

تواجه المنطقة العربية تحدّيات كبيرة في موضوع المساواة بين الجنسين. فعلى الرغم من التقدّم الكبير نحو التكافؤ بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي والعالي، لا تزال مشاركة المرأة في القوى العاملة في المنطقة العربية في أدنى المستويات نسبة إلى سائر مناطق العالم. كما لا تزال مشاركة المرأة في البرلمانات منخفضة نسبة إلى سائر مناطق العالم. ومع النقص الكبير في البيانات المصنّفة حسب الجنس ، يتضح أن السياسات الإنمائية التي تعتمد على الإحصاءات المتوفرة لا تولي أي اعتبار لرصد نصيب كل من الرجل والمرأة في الإنجازات المحققة. ومعنى ذلك أن هذه السياسات لا تضع في حسابها حاجات المرأة، وبالتالي تفتقر إلى الكثير من الفعالية.

ومع أن الأهداف الإنمائية للألفية توجه الاهتمام إلى بعض القضايا الهامة في موضوع المساواة بين الجنسين ، لم تكن ذات تأثير فعلي على المنطقة. لذلك من الضروري ألا تتوقف خطة ما بعد عام ٢٠١٥ عند المؤشرات الرقمية فحسب، بل أن تركز على نوعية حياة المرأة والرجل، وعلى ما يتمتع به كل منهما من حريات فردية. ويجب أن تولي هذه الخطة مزيداً من الاهتمام للمساواة بين الجنسين في جميع مراحل الحياة. فالتعليم في المراحل المبكرة، مثلاً، لم يحظَ بما يستحقه من اهتمام، لما له من دور في توجيه الفتيان والفتيات نحو تقدير المساهمة المتساوية للمرأة والرجل في المجتمع. وفي ذلك دعم للمرأة في إيجاد عمل فيما بعد.

وينبغي أن تعكس خطة ما بعد عام ٢٠١٥ واقع أن المساواة بين الجنسين لا يقتصر أثرها على المساهمة في تحسين حياة المرأة فحسب، أي نصف عدد السكان. بل تساهم في الارتقاء بحياة جميع السكان. كما إن هذه المساواة تسهم في الإسراع في التنمية وتحسين حياة الأسرة. فمستوى التحصيل العلمي للأم يساعد في تخفيض معدّل وفيات الأطفال. وباستطاعة المرأة أن تكون عنصراً فاعلاً في تحريك النمو الاقتصادي.

ويجب أن تتضمن خطة ما بعد عام ٢٠١٥ أهدافاً وغايات واضحة لتحقيق المساواة الفعلية بين الجنسين. فالإحصاءات ترصد وضع المرأة في العمل المدفوع الأجر، لكنها لا تقدّم صورة وافية عن عملها في رعاية الأسرة. ويجب أن تكون مشاركة المرأة على جميع مستويات صنع القرار في الاقتصاد، والحد من الفقر، وفي السياسات الإنمائية، هدفاً واضحاً.

دمج الشواغل البيئية في الخطط الإنمائية

تهدد هشاشة وضع موارد الغذاء والمياه والطاقة آفاق التنمية في المنطقة العربية في الأجل الطويل وتسهم في تفاقم الفقر. ويزداد هذا الوضع خطورة في ظل تغيّر المناخ، وتضاؤل موارد الطاقة والمياه، وجسامة تحديات الأمن الغذائي.

وتحظى فكرة الاستدامة بالكثير من الأهمية في سياق المناقشات حول فترة ما بعد عام ٢٠١٥. ففي عام ٢٠١٢، انتهى مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة، المعروف بمؤتمر ريو+٢٠، إلى اتفاق حول علاقة الترابط بين القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، والعدالة الاجتماعية والإنصاف والمساواة، وجميعها قضايا أساسية في مفهوم التنمية المستدامة.

فمصطلح "الاستدامة" يكثر استخدامه في المناقشات المتعلقة بالبيئة، لكنه مصطلح لا يقتصر في الواقع على البيئة، بل يشمل جميع نواحي التنمية. والاستدامة مفهوم ينطبق على النمو الاقتصادي، والإنتاج الزراعي، والتنمية الصناعية، والصناعة التحويلية، والحصول على الغذاء، والخدمات الاجتماعية. فالنمو في ظل عدم المساواة ليس نمواً مستداماً، والإنتاج الزراعي بالاعتماد على نزع الغطاء الحرجي واستنزاف المياه الجوفية ليسا إنتاجاً مستداماً. وبالمثل يزيد الصيد الجائر والتلوث البحري من الضغوط على البلدان في المنطقة العربية لحماية الأرصدة السمكية والحفاظ عليها ضمن الحدود البيولوجية الآمنة.

وفي المنطقة العربية، كان استخراج الموارد الطبيعية، كالنفط والغاز الطبيعي، الدعامة الرئيسية للنمو الاقتصادي، فجاء هذا النمو مصحوباً بكثافة انبعاثات الكربون التي تؤدي إلى تغيّر المناخ. وستؤدي هذه الظاهرة إلى تفاقم تحديات ندرة الموارد الطبيعية وتزايد الاستهلاك. ويشغل ما يطرحه تغيّر المناخ من فرص ومخاطر اليوم حيزاً هاماً في المناقشات الدائرة حالياً حول موضوع التنمية. وتركز هذه المناقشات على بناء قدرات التكيّف كخيار استراتيجي لا مفر منه، واعتماد سياسات الطاقة النظيفة لبناء اقتصادات قليلة الكربون في المستقبل.

والإنتاج المستدام وأنماط الاستهلاك هي القضايا الرئيسية للنقاش في المنطقة في سياق مبادرات الاقتصاد الأخضر. وقد تأخذ الدول العربية بنموذج جديد للتنمية استجابة لتحديات الاستدامة تدعمه قيم أكثر انصافاً ومؤسسات جديدةً. و الحلول لهذه التحديات يجب البحث عنها في علاقة الاستدامة بين السياسات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

وليس من السهل دمج مفهوم الاستدامة في إطار العمل الإنمائي. فبالإضافة إلى الصعوبات العملية التي يطرحها قياس هذا المفهوم، تبرز قضية التوافق عليه بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة. ولا يزال الاعتماد على الوقود الأحفوري في النمو الاقتصادي مصدراً لزيادة حصة المنطقة من انبعاثات الكربون، كما كان الوضع في الماضي في البلدان التي تصنّف اليوم في فئة البلدان المتقدمة. فالإنصاف والنمو والاستدامة البيئية هي مفاهيم ليست متلازمة بالضرورة، ولا بدّ من المفاضلة أحياناً بين هذه الأهداف الثلاثة وتحديد الخيارات في السياسة العامة.

و في إطار العمل على وضع خطة لما بعد عام ٢٠١٥، في ضمان الاستدامة التي لم تكن هدفاً واضحاً من الأهداف الإنمائية للألفية. والمفاضلة ليست دائماً ضرورية. ويمكن الانطلاق أحياناً من تعدّد الفوائد، فالصحة تستفيد من الحد من التلوث. ويمكن أن تكو ن البداية في تقييم السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الوطنية من حيث مساهمتها في تحقيق الإنصاف والاستدامة أو في إعاقتهما.

شراكات إقليمية جديدة لتمويل التنمية

يتطلب تغيير مسار التنمية في المنطقة العربية إرادة سياسية وتوفر التمويل للإصلاح. وقد أثبتت الحركات الشعبية الالتزام السياسي بالتغيير. ويمكن أن يسهم الدعم الدولي والإقليمي في استمرار حركة التغيير. غير أن وضع التمويل يختلف بين بلد وآخر.

فالبلدان المتوسطة الدخل مثل تونس ومصر والمغرب ، والبلدان الأقل نمواً مثل السودان واليمن، تواجه نقصاً في الإمكانات المالية. وتعاني مجموعة البلدان الأقل نمواً من صعوبات في الإنفاق الفعلي على التنمية. وإزاء هذه العوامل، إضافة إلى ما تشهده المنطقة من صعوبات تلازم عادة حالات الصراع والتحوّل، لن تكون إصلاحات السياسة العامة على مستوى البلدان كافية لدفع مقوّمات التنمية الشاملة للجميع. و على الجهات المانحة الإقليمية والدولية أن تفي بالتزاماتها للبلدان التي تنفذ إصلاحات جذرية.

وقد تضمن الهدف ٨ دعوة إلى بناء شراكة عالمية للتنمية، وتضمّن ست غايات، ومؤشرات تشمل المساعدات الإنمائية الرسمية. وكان هذا الهدف موضوع انتقاد لأنه غير محدد، وعلى الرغم من وجود نية لربطه بالأهداف السبعة الأخرى، لم يكن مرتبطاً بها فعلياً.

وقد تغيّرت ظروف الشراكة العالمية منذ اعتماد الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠٠٠. واليوم تكثر النداءات المطالبة بحقوق الإنسان، والديمقراطية، والمشاركة. ومع نهضة الجنوب لم تعد بلدان الغرب الغنية تحتكر مسار التنمية الدولية.

وفي إطار التحضير لما بعد عام ٢٠١٥، يجب بناء شراكات جديدة تضمّ مختلف الجهات المعنية بالتنمية الشاملة للجميع، أي الحكومات، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، ومنظمات المرأة والشباب، والجمعيات الدينية، والمنظمات والمؤسسات الدولية والإقليمية. ويجب أن يكون الأساس في بناء هذه الشراكات هو الاحترام المتبادل، والشفافية، والحكم الرشيد، والرصد الفعال.

وبما أن المساعدات الإنمائية الرسمية العربية هي مساعدات هامة وفاعلة، يمكن تنسيقها بطريقة أفضل وأكثر كفاءة، وإخضاعها للمزيد من الرصد والمراقبة ، و الشفافية. ومن سبل تجنب سوء الإدارة إجراء تقييمات منتظمة لوجهة المساعة وأثرها.

وفي المستقبل ، تستطيع الجهات المانحة العربية إجراء مراجعة بهدف تنسيق الجهود لتمويل خطط التنمية الوطنية في المنطقة، ووضع نظم لتعزيز الشفافية والمساءلة.

رصد نوعية الخدمات، وليس فقط مستوى التنمية

ساعدت الأهداف الإنمائية للألفية في تحقيق نقلة في قياس التنمية لا يقتصر علىالناتج المحلي الإجمالي وحده. لكنّ هذه الأهداف هي في الأساس غايات كمية تقيس مستوى

الإنجازات بالأرقام، ولم تحقق التقدم نفسه في تقييم نوعية الإنجازات. وبقيت أوجه الحرمان غير المرتبطة بالدخل، كالحرمان من التعليم الجيد ومن الرعاية الصحية الكافية، واقعاً على مدى العقود السابقة في العديد من المناطق. وقد ركزت الأهداف الإنمائية للألفية على ازدياد الأعداد أو تراجعها، مثل عدد التلاميذ في التعليم الابتدائي. والعدد وحده ليس دليلاً كافياً على التعلّم أو الحضور اليومي إلى المدرسة. وباستثناء موضوع الالتحاق بالمدارس، تتضح الفجوة في نوعية التحصيل العلمي في المنطقة العربية، إذ لا يزال دون المعايير الدولية، حتى إنه يزوّد جميع الشباب بالمؤهلات الكفاية للانضمام إلى سوق العمل.

وفي الصحة، ركزت الأهداف الإنمائية للألفية على عدد من القضايا، ولم تتمكن من رصد النواقص الحقيقية في الرعاية الصحية. ولا تزال شرائح واسعة من السكان العرب غير مشمولة بأي نظام للرعاية الصحية، وقد أصبحت نسبة النفقات التي يتحملها الأفراد ٥٠ في المائة من مجموع النفقات الصحية، مما يحدّ من إمكانات الحصول على الرعاية أمام الفقراء. ولم يشمل التقييم نوعية الرعاية الصحية وفعاليتها. فالنظم الصحية مجزأة، والحاجة ملحة إلى تحسين الإدارة، وتوجيهها بمجموعة من الأولويات الحكومية، لتعبئة الموارد وتخصيصها لرعاية صحية ذات نوعية جيدة ومتاحة للجميع. والمثال الأخر هو إمدادات المياه، التي تعد أحد الأهداف الإنمائية للألفية، والتي لا تزال غير كافية، بصرف النظر عن النوعية، ودورة إدارة المياه. ففي الكثير من البلدان العربية، يؤدي التخلص من النفايات من غير أي ضوابط في تدهور نوعية الموارد المائية، والنظم البيئية الساحلية، وبالتالي يلوّث إمدادات المياه في الحضر ويؤدي إلى مخاطر صحية جسيمة.

ويجب أن تكون نوعية الخدمات التي تسهم في التنمية جزءاً ثابتاً من خطة ما بعد عام ٢٠١٥. ومن الحلول الممكنة في هذا الاتجاه التركيز على نتائج التعليم والتدخلات الصحية. أما الخدمات العامة، مثل إمدادات المياه، فيجب أن تخضع لمؤشرات لقياس التقدّم تركز على النوعية. وإذا أدرج الحكم الصالح في خطة ما بعد عام ٢٠١٥، فيمكن أيضاً قياس نوعية المؤسسات.

إعادة التفكير في رصد الفقر وعدم المساواة وتحسين الوصول إلى الإحصاءات

يجب أن يكونتوسيع نطاق قياس التقدّم في التنمية أولوية في الخطة المزمع إعدادها لما بعد عام ٢٠١٥. وفي الكثير من الحالات، يتطلب ذلك تطوير النظم الإحصائية الوطنية. وقد ساعدت الأهداف الإنمائية للألفية على عدم حصر قياس التقدّم في التنمية بالناتج المحلي الإجمالي فقط. لكن هذه الأهداف ركزت على غايات كمية، ولم تركز كفاية على قياس نوعية الإنجازات. وفي إطار الغايات الرقمية، يبقى الشاغل الأكبر هو الاعتماد على خط الفقر المحدد بالعيش على ١.٢٥ دولار، وهذا الخط قد لا يصلح في معظم البلدان النامية، ومنها البلدان العربية. فالفكرة الأساسية لتقرير تحديات التنمية العربية لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي تمثلت في الاعتماد على خطوط فقر وطنية لبناء مقياس للفقر يمكن مقارنته على الصعيد العالمي. ويجب أن ترتكز هذه المقاربة على علاقة قوية بين خطوط الفقر الوطنية ومتوسط نصيب الفرد من الإنفاق في جميع البلدان.

ويمكن إبداء حجة مماثلة على كيفية قياس عدم المساواة. فعدم المساواة على مختلف أشكاله، سواء أكان في الدخل أم في مجالات أخرى، يقوّض الإنجازات وآفاق النمو، ويزّعزع الاستقرار. وقد استقطبت هذه القضية اهتماماً كبيراً في المناقشات الجارية حول مرحلة ما بعد عام ٢٠١٥. فلعديد من الفجوات القائمة لا يمكن تقليصها أو القضاء عليها بسرعة، لأنها متجذرة في تاريخ البلدان وسياساتها وأنظمة الحكم فيها. وتبدو هذه الفوارق بوضوح في الحصول على الخدمات، والتحكم بالموارد، وتوزيع النفوذ، وإعلاء الصوت، والقدرة على التغيير، وفي توزيع الثروة والدخل، وفي توفر الفرص، وفي الاستفادة من الموارد الطبيعية، وفي مجالات كثيرة أخرى.

وينبغي أن يكون قياس عدم المساواة موثوقاً وتحسب الفوارق الفعلية. وهذا يتطلب تحسين أساليب أخذ العينات في المسوح للحصول على بيانات مفصلة على مستوى البلدان، وفقا لفئات مختلفة مثل الدخل والعرق ومكان الإقامة والجنس والعمر. وأخيراً، الحصول على البيانات، وخاصة الأوضاع المعيشية للأسر ومسوح الإنفاق، مقيدة جداً في البلدان العربية. فقط مع تحسين فمع تحسين مصادر البيانات وتسهيل الوصول إليها، يصبح بالإمكان تكوين صورة كاملة للمقياس الحقيقي للتقدم في الغايات الإنمائية الأساسية مثل الفقر وعدم المساواة في المنطقة.

دليل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لبعض المؤشرات (%)، ١٩٩٠-٢٠١١